الأسباب الدافعة إلى تشرد الطفل الأردني في الشارع من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي: دراسة اجتماعية

صفوت الروسان(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة – بشكل مباشر – إلى محاولة تعرف ظاهرة أطفال الشوارع من حيث الخصائص، ثم معرفة الأسباب وراء هذه الظاهرة في المجتمع الأردني وآليات مواجهتها من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي. واتجهت الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر كل من العوامل الأسرية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، في دفع الطفل باتجاه الشارع للتشرد والعمل. وللإجابة عن تساؤلات الدراسة استخدم الباحث استمارة تكونت من 30 فقرة، مقسمة على محاور الدراسة الأربعة (الأسري والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي). تكون مجتمع الدراسة من جميع الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في مديريات وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن عام 2010 وتحديداً من الاختصاصيين الذين مارسوا العمل مع الأطفال المشردين أو عملوا في المؤسسات المعنيّة بالأطفال، التابعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (70) اختصاصياً اجتماعياً من الموظفين في وزارة التنمية الاجتماعية في مديريات وسط الأردن وشماله، اختيروا بأسلوب العينة (القصدية). بعد تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أولاً: إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأسرية بفقراتها قد فسرت مقداراً إجمالياً من التباين الكلي (Total Variance) لدور هذه العوامل في بروز ظاهرة أطفال الشوارع، وقد بلغ 42%، في حين بلغت نسبة العوامل غير المفسرة 58%. **ثانياً:** أظهرت النتائج ترتيب العوامل بحسب الأهمية في التأثير على الأطفال للخروج إلى الشارع، وقد حصل العامل الاقتصادي على الدور

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
safwatrousan@yahoo.com

الأهم في ذلك (16,2%)، ومن ثم العامل الأسري (15,3%)، وأخيراً العامل الاجتماعي والتعليمي (10,5%). **ثالثاً**: بينت الدراسة أهمية الدور الذي يقوم به الاختصاصي الاجتماعي في العمل مع هذه الفئة المحتاجة إلى الرعاية الاجتماعية، كما أشارت الإجابات التي قدمها أفراد العينة إلى قدرتهم على إدراك مشكلة أطفال الشوارع وفهمهم لها ومعرفتهم العميقة بأسبابها.

المصطلحات الأساسية: الأسباب الأسرية، الاجتماعية والتعليمية، الاقتصادية، تشرد الأطفال وعملهم، الاختصاصي الاجتماعي.

المقدمة:

يقول عبد الله هرهار :"**إن أهمية دراسة موضوع الطفولة، تقترن بأهمية الطفل نفسه في حياة الأسر والمجتمعات عموماً. فطفل اليوم هو رجل الغد، وإذا أردنا أن نحكم على مستقبل مجتمع ما، فلنبدأ بالطفل ومكانته، وما نقدمه له من إمكانات مادية ومعنوية وحقوقية، تؤهله للقيام بالدور الذي ينتظره في المستقبل. كما أن تنامي ظاهرة الطفل في وضعية الشارع، والطفل المشرد، والطفل العامل والمستغل جنسياً، كلها ظواهر ومظاهر تكشف عن أزمة حضارية واجتماعية يعيشها مجتمع اليوم..... إن الطفل في وضعية الشارع إدانة للمجتمع ووصمة عار على جبينه**"(عبد الله هرهار، 2009: 119–120).

لقد حظيت الوقائع والمشكلات الاجتماعية بالحيز الأكبر من اهتمام الباحثين الاجتماعيين، ولا سيما أن المجتمعات الإنسانية بصيرورتها ذات طابع متغير باطراد، وهذا التغير غالباً ما يترافق وظهور المشكلات الاجتماعية. وإذا كانت التغيرات التي طالت المجتمع الأردني قد اتسمت بالعمق وطالت مختلف البنى والأنساق الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة في ظل أمواج العولمة بأذرعها المختلفة، فإن ذلك أمر دفع باتجاه تولد ظواهر مجتمعية لم يعهدها المجتمع الأردني من قبل؛ إذ إن هناك الفقر وقلة الدخل وأزمات على صعيد المساكن وغلاء غير مسبوق في المعيشة وطلاق وعنف أسري؛ كلها أمور أفضت إلى تخلي بعض الأنساق – وفي الغالب بصورة جبرية – عن القيام بالأدوار وتحقيق الوظائف التي قامت من أجلها. والأسرة نواة المجتمع أضحت بدورها غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية من حماية وتربية ورعاية لأبنائها؛ الأمر الذي أسفر عن وجود سلوكيات لا تنسجم والمنظومة القيميّة والأخلاقية للمجتمع الأردني؛ إذ يعتبر هذا المجتمع من المجتمعات ذات النمو السكاني المرتفع؛ حيث بينت النشرة التي أصدرتها دائرة

الإحصاءات العامة في خريف 2009 أن معدل الزيادة الطبيعية بلغ 2,1% وبلغ عدد السكان 5,980 ملايين نسمة، ونسبة من هم أقل من 15 سنة 37,3% بعدد أسر بلغ 11074 أسرة، بمتوسط حجم الأسرة 5,4 أفراد، وبمعدل بطالة بلغ 12,9، منهم 48,8% ممن تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. (الإحصاءات العامة الأردنية، 2001).

وفي ظل هذا الواقع المضطرب ظهرت الضحية الأولى في هذا المجتمع، وهي طفل وجد نفسه بعلم أو بغير علم في الشارع؛ واقع يحتم عليه التعامل معه، إنها إحدى البيئات التي تؤثر على هذا الطفل في المراحل الأولى من تنشئته الاجتماعية التي كان من المفترض أن تتولاها أنساق اجتماعية تحكمها منظومة ثقافية ذات بعد اجتماعي وأخلاقي خاص، تكفل له واقعاً مستقراً ومستقبلاً يحفظ توازن المجتمع واستمراره. لكن ما حدث مع هذه الفئة هو انسلاخها طوعاً أو كرهاً عن كونها فئة تحتاج إلى الرعاية من هذه الأنساق إلى فئة جديدة أوجدت بفعل حضورها في الشارع نسقاً اجتماعياً جديداً، له ما ينظمه من معايير فرضها الشارع نفسه. وإذا كانت هذه الظاهرة جديدة ودخيلة على المجتمع الأردني فمن الواضح أن هناك اختلافاً في الرأي حول وجودها وطبيعتها كما يعتقد (حكم مطالقة، 2004: 18–20)؛ حيث يرى أن هناك موقفاً للمجتمع تجاه هذه الظاهرة من خلال محاولاته تجاهلها وفي بعض الحالات إنكار وجودها. ومع ذلك – وإن لم تكن هذه الظاهرة قد استفحلت في المجتمع الأردني لتمثل مشكلة اجتماعية بحاجة إلى حل – يبقى السؤال هو: أنتناولها كظاهرة اجتماعية بدأت تطفو على السطح، وندرسها لمعرفة أسبابها وآثارها والتنبؤ بمستقبلها ومحاولة إيجاد الحلول لها في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة وصعبة يمر بها المجتمع، تنعكس على الأسرة وعلى أركانها، أم يأخذنا الخجل تاركين هذه الشريحة المهمة من أبناء المجتمع بعيدة عن الرقابة والرعاية الأسرية بصورة تجعلها عرضة لخطر الانحراف؟.

ويرى معظم المهتمين أن ظاهرة أطفال الشوارع هي إفراز للحضارة في المقام الأول، كما أنها ظاهرة عالمية ملازمة لنمو المدن والتوسع الحضري، وهي ظاهرة تستفحل في دول العالم الثالث لارتباطها بضعف اقتصادياتها وتدني مستوى المعيشة والفقر فيها؛ حيث أضحى أطفال الشوارع منظراً مألوفاً؛ فهم

ينتشرون في وسط المدن وفي الميادين العامة والأسواق ويمارسون التسول والأعمال الهامشية مثل بيع العلكة وجمع المخلفات، ويقومون بالممارسات السيئة مثل إيذاء المارة والاعتداء على الممتلكات العامة، وغيرها من الممارسات (معتصم الرشيد، 2002). أما بالنسبة إلى حجم هذه الظاهرة عالمياً، فلا يوجد تقدير دقيق حولها؛ حيث اختلفت التقديرات وتباينت، ولكن الملاحظ أنها ظاهرة في نمو مستمر؛ فحسب تقديرات اليونسيف كان هناك نحو 30 مليون طفل شارع في العالم عام 1987، وجاءت تقديرات عام 1995 لتعلن أن العدد يزيد على 100 مليون طفل شارع موزعين بحسب النسب التقديرية التالية : 20% في الدول المتقدمة، 40% في أمريكا اللاتينية، 30% في آسيا و10% في إفريقيا. (أحسن طالب، 2002).

أما في الوطن العربي فلا توجد إحصائيات رسمية حول هذه الظاهرة إلا أن التقديرات تشير إلى وجود نحو 93000 طفل شارع في مصر، ومنهم من يرفع هذا العدد. وفي اليمن – وبحسب تقديرات الجمعيات غير الحكومية – يصل العدد إلى 7000 طفل، وفي السودان يصل العدد إلى 85000 طفل (أحسن طالب، 2002). وفي المغرب، وبحسب دراسة إحصائية أجريت عام 1998 بلغ عدد أطفال الشوارع في الأقاليم التي شملتها الدراسة نحو 8780 طفلاً (منتدى الكتاب – جريدة الرياض، 17/11/2002)، وفي الخليج يشير عبد الله اليوسف إلى عدم وجود إحصائيات رسمية توضح حجم الظاهرة، إلا أنه يمكن القول – بحسب رأي اليوسف – إن هنالك مشكلة تتمثل في بيع الأطفال للسلع البسيطة والتسول عند إشارات المرور الضوئية، وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية للأطفال العاملين عام 1994 أشارت إلى وجود 83000 طفل في المملكة العربية السعودية، و12000 طفل في سلطنة عمان، و1200 طفل في البحرين. ويبدو أن المجتمع الأردني من المجتمعات التي ظهرت فيها هذه المشكلة مبكراً، وتحديداً في فترة الثمانينيات من القرن الماضي؛ ذلك أن المجتمع الأردني كان وقتها قد بدأ يبلور المدينة كنمط معيشة جديد بفعل تزايد الهجرات من الريف إلى المدينة، وتزايد الطلب على الأيدي العاملة إضافة إلى حاجة الدولة إلى كفاءات إدارية ووظائف عسكرية؛ الأمر الذي ولد نمط علاقات جديداً في هذه المدن الناشئة، من ثم رافقه العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن أبرزها عمل الأطفال وأطفال الشوارع بفعل الواقع الاقتصادي القاهر والحاجات الأسرية التي لم يعد بالإمكان تلبيتها عن طريق العلاقات الاجتماعية وعلاقات القرابة في الأسرة الممتدة في الريف (علي الزغل، 2004).

مشكلة الدراسة وأهميتها:

يشكل الأطفال اللبنة الأساسية في جدار المجتمع؛ الأمر الذي يكفل له وجوده واستمراريته ثقافياً واجتماعياً وسياسياً؛ فالأجيال هي من تحمل رايات البقاء الإنساني. وتشكل الطفولة عند الإنسان أهم المراحل في تكوين الشخصية بالاعتماد على الأسس الثقافية في التنشئة الاجتماعية، إلا أن تعرض هذه الشريحة إلى التهميش بفعل خلل في دور المؤسسات التي ترعاها سيؤدي – غالباً – إلى تشويه في ما تختزنه من تكاملية التكوين؛ ففي كثير من الأحيان تؤدي العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع إلى حدوث بعض التغيرات التي تؤثر على بنائه واستقراره، والمجتمع الأردني من المجتمعات التي تعرضت للعديد من هذه العوامل التي أسهمت في حدوث تغيرات طالت جميع أبنيته الاجتماعية. وقد تعرضت الأسرة الأردنية إلى خلل في بنائها ثم في وظائفها تجاه أطفالها الذين أصبحوا بعيدين عن رعايتها ورقابتها؛ والأسوأ من ذلك أن هذه الأسرة تخلت عن دورها في تأمين حاجات أبنائها الأساسية؛ الأمر الذي أدى بهم إلى العمل بأنفسهم لتلبيتها لينتقلوا من حضن الأسرة إلى حضن الشارع، ويقضون جل أوقاتهم فيه؛ يقومون بأعمال هامشية مثل البيع أو التسول بعيدين عن الرقابة والرعاية الأسرية بصورة تجعلهم عرضة للانحراف.

ويعتبر المجتمع الأردني من المجتمعات المحافظة التي اجتاحتها التغييرات السريعة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، والأردن من الدول الأكثر نمواً سكانياً في العالم، فبالاعتماد على الأرقام الصادرة عن الإحصاءات العامة عام 2001 بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان 2,8%، وبلغ عدد سكانه عام 2001 نحو 5,182 ملايين نسمة بعد أن كان في عام 1979 نحو 2,133 مليون نسمة، بزيادة سكانية مقدارها 3,049 ملايين نسمة خلال عشرين سنة، وفي الوقت نفسه يتميز المجتمع الأردني بتركيبة سكانية شابة؛ حيث يشكل الذين أعمارهم دون 15سنة ما نسبته 39,6% من سكانه. (الإحصاءات العامة الأردنية، 2001).

ويلاحظ أن النمو الحضري والزيادة السكانية الناتجة من زيادة معدل النمو السكاني والهجرات الداخلية والخارجية وتركز الإقامة في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية – أحدث اختلالاً في التوزع السكاني؛ حيث بلغت الإقامة في الحضر في الأردن ما نسبته 78% من نسبة السكان، وتركزت في المدن الرئيسة الثلاث: عمان وإربد والزرقاء. فالمجتمع الأردني عانى مشكلات نتيجة للظروف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها، ومن أهمها تزايد معدلات الفقر؛ حيث بلغت نسبة الفقر في الأردن عام 2001 نحو 22% (محمد مامسر، 2001) وهنالك بعض الدراسات تشير إلى أن ثلث السكان في الأردن – عام 2010 – يعيشون تحت خط الفقر.

وبالعودة إلى دراسة الفقر في الأردن عام 1993 التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية تبين أن الأسر الفقيرة تمتاز بارتفاع متوسط عدد أفرادها؛ حيث بلغ 9 أفراد، وازدياد مستويات الإنجاب فيها؛ حيث إن نسبة صغار السن فيها بلغت 51% من عدد أفرادها؛ مما يؤدي إلى زيادة عدد المعالين وزيادة أعباء الأسرة وانخفاض نصيب الفرد من دخلها. ونظراً لارتفاع نسبة المعالين ممن هم دون سن العمل وعدم وجود مصادر دخل كافية تغطي نفقات الأسرة فإن هذا الأمر انعكس سلباً على وضعها الاقتصادي، وهو ما أثر بصورة مباشرة على أطفالها؛ حيث هم أول ضحايا الفقر؛ إذ إنهم أضعف حلقة في سلسلة العلاقات الاجتماعية. فالفقير لا يجد – في الغالب – الطعام الكافي؛ مما ينعكس على صحته فتزداد لديه الأمراض، وكذلك لا يتوافر لديه المسكن المناسب والكساء اللازم، وتقل حصته من التعليم (حمد العقلا، 2002). ونظراً لعدم قدرة هذه الأسر على دفع تكاليف التعليم لأبنائها فإنها لا تعطي اهتماماً لتعليمهم؛ مما يوثر على نوع المهنة التي سوف يمارسونها ومستوى الدخل الذي يحصلون عليه؛ الأمر الذي ينعكس على بناء الأسرة وقيامها بدورها تجاه أطفالها، وقد أدى الفقر إلى زيادة معدلات التشرد والتسول وبروز تحد جديد وهو ظاهرة أطفال الشوارع الذين يشاهدون بين يوم وآخر في الشوارع والميادين العامة (محمد مامسر، 2001). وقد أشارت الدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً في الأردن والمقدمة للبنك الدولي والمجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى أن نحو 69784 طفلاً يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك فإن هناك نحو 8500 طالب يتسرب من التعليم الأساسي سنوياً. فاجتماع الفقر مع التسرب من التعليم يؤدي بالأطفال إلى الخروج إلى الشارع بحثاً عن فرصة لتعلم مهنة أو الخروج إلى الشارع وممارسة الأعمال الهامشية فيه. (كيرت رودز وآخرون، 2003).

أما بالنسبة إلى حجم ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن فقد أشارت الدراسة – بالاعتماد على مديرية الأمن العام – إلى أن أرقامها تشير إلى أن عدد الأطفال المشردين الذين قبض عليهم في سنة 1995 بلغ نحو 573، وارتفع عام 1996 ليبلغ نحو 673، ثم أخذ بالانحدار ليبلغ على التوالي636 و311، وتمثل مدن عمان والزرقاء

وإربد أكثر المناطق لوجود هؤلاء الأطفال. (صادق الخواجا، 2001) وفي المسح الوطني الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة 2007/2008 حول عمالة الأطفال في الأردن، بلغ عدد الأطفال العاملين 32676 طفلاً في الفئة العمرية (5–17) سنة، بنسبة 1,8% من مجموع عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية، وأن 85% منهم قد تركوا مدارسهم. ويتضح أن ظاهرة أطفال الشوارع هي ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو مجتمع منها أيّاً كان مستواه، وتكون نسبتها متغيرة من مجتمعٍ إلى آخر؛ حتى إنها داخل المجتمع الواحد نفسه تختلف من مكانٍ إلى آخر؛ فقد تزيد في مكان وتقل في آخر، وهذه الظاهرة لها أسباب مختلفة.

والباحث يعتقد أنه قد تبلور لدى الحكومات الأردنية المتعاقبة قناعة بوجود مشكلة الأطفال في الشارع؛ ذلك بسبب توافر بعض الإحصائيات الرسمية عنهم، مع وجود دور بارز للمنظمات الدولية العاملة في مجال الأسرة والطفل، التي أكدت هذا الأمر؛ فلم يعد من الممكن القول إن الأردن مجتمع يخلو من أطفال الشوارع. لذلك فإن إعداد دراسات حول هذه المشكلة يعد من القضايا المهمة التي تدفع لزيادة الوعي بها؛ بغية البحث الجدي عن إيجاد حلول ممكنة لها.

من هنا تبلورت مشكلة هذه الدراسة في محاولتها الإجابة عن سؤال محوري هو: من هم أطفال الشوارع في الأردن؟ وما الأسباب الدافعة إلى تشرد الطفل وعمله في الشارع من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

1 – هل تؤدي العوامل الأسرية دوراً في بروز ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي ؟

2 – هل تؤدي العوامل الاجتماعية دوراً في بروز ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي ؟

3 – هل يؤدي العامل التعليمي دوراً في بروز ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي ؟

4 – هل تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً في بروز ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي ؟

5 – ما الوسائل الممكنة أمام المجتمع الأردني لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تعرف الأمور الآتية:

1 – تعرف مفهوم أطفال الشوارع والأطفال العاملين في الشارع وأبرز خصائصهم.

2 – وصف ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في الشارع على مستوى المجتمع الأردني.

3 – تعرف الأسباب وراء انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي.

4 – تعرف الطرق والوسائل المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة في المجتمع الأردني.

مفهوم أطفال الشوارع:

يبدو أن التعريفات التي تناولت مصطلح أطفال الشوارع تعددت كما هو الحال مع التسميات التي تطلق على هذه الفئة، فهم أطفال الشوارع والأطفال المشردون والمتسولون أو المنحرفون أو الجانحون أو أطفال بحاجة إلى الحماية، إلا أنها في المحصلة تعبر عن حالات يقصد بها أطفال الشوارع. فمنظمة الصحة العالمية تجدهم (الأطفال تحت الخطورة)؛ كونهم تلك الفئة التي تجعل من الشارع مأوى أو مكاناً للاسترزاق والعيش سواء بصورة كلية أو جزئية، وقسمتهم وفقاً لذلك إلى أربعة أصناف، هي:

1 – الأطفال الذين يعيشون في الشارع ولا يشغلهم سوى البقاء والمأوى.

2 – الأطفال المنفصلون عن أسرهم بصرف النظر عن مكان إقامتهم.

3 – الأطفال الذين تربطهم بأسرهم علاقة ولكن تضطرهم الظروف لقضاء معظم الأيام والليالي في الشارع.

4 – أطفال الملاجئ المعرضون لخطر البقاء من دون مأوى. (أحسن طالب، 2002).

وعرفت اليونسكو أطفال الشوارع بأنهم الأطفال الذين أصبح الشارع ملاذهم وهم على انفصال جزئي أو كلي أو مؤقت مع عائلاتهم أو المجتمع، وهم ذوو خبرة اجتماعية استثنائية لمدة طويلة، ينضمون في شلل للدفاع عن أنفسهم، وهم أطفال

في سن المدرسة، أعمارهم من 5 - 18 سنة ولا ينتمون للمدرسة، بعيدون عن السيطرة الاجتماعية التي يتمتع بها الأطفال من أعمارهم، وأغلبيتهم من الذكور. ولكن هذا لا يعني استثناء وجود الإناث، فهم أطفال لا أكثر ولا أقل فقدوا هويتهم الفردية ووجودهم في الحياة الاجتماعية، وهم أطفال في ظروف صعبة يناضلون من أجل العيش في مناطق ضواحي المدن. وهذا التعريف يقابله مصطلح (الأطفال في الشارع) الذي تتبناه منظمة أرض البشر (Man's LAND)؛ فهم كل الأطفال ممن يعيشون على قارعة الطرق سواء طوال اليوم أو لساعات محددة.

فمنظمة اليونيسيف – على هذا الأساس أحدثت – تفريقاً بين أطفال الشوارع والأطفال في الشارع؛ حيث يقوم (أطفال الشوارع) بأعمال هامشية ولا يرتبطون بها بشكل منتظم، ويمارسون أعمالهم في أماكن مكشوفة وعشوائية، أما (الأطفال في الشارع) فيمارسون أعمالاً ومهناً في مقرات ثابتة ومستقرة كالورش والمقاهي والمطاعم، ويرتبطون بها بشكل منتظم لفترات معتبرة حتى ولو كان نوع عملهم يتغير من حين إلى آخر. (أنيسة عسعوس، 2009، 108).

وهنالك بعض التعريفات القانونية التي تعتمد على محددات مثل السن، واحتمال التحول إلى الإجرام، أو استخدام الشارع للتسول أو أداء الأعمال الهامشية أو التشرد؛ حيث يطلق على أطفال الشوارع اسم الأحداث المعرضين للخطر أو الانحراف، أو الأطفال الذين في حاجة إلى الحماية والرعاية الاجتماعية، ومن هذه التعريفات ما ورد في نص المادة 31 من القانون المعدل لقانون الأحداث الأردني لسنة 2002 (الجريدة الرسمية، 2002)، أن طفل الشارع هو من:

1 – كان تحت رعاية والد وصي غير لائق للعناية به لاعتياده الإجرام أو إدمانه السكر أو إدمانه المواد المخدرة والمؤثرات العقلية أو انحلاله الخلقي.

2 – قام بأعمال تتعلق بالدعارة أو الفسق أو إفساد الخلق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال أو خالط من اشتهر عنهم سوء السيرة.

3 – لم يكن له محل مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات.

4 – لم يكن له وسيلة مشروعة أو عائل مؤتمن، وكان والداه أو أحدهما متوفى أو مسجوناً أو غائباً.

5 – كان سيئ السلوك وخارجاً عن سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو كان الولي متوفى أو غائباً أو عديم الأهلية.

6 – كان يستجدي، ولو تستر على ذلك بأي وسيلة من الوسائل.

7 – كان ابناً شرعياً أو غير شرعي لوالد سبق له أن دين بارتكاب جرم مخل بالآداب مع أي من أبنائه سواء كانوا شرعيين أم غير شرعيين.

8 – تعرض لإيذاء مقصود من أحد والديه أو زوجه تجاوز ضروب التأديب التي يبيحها القانون والعرف العام.

9 – كان معرضاً لخطر جسيم إذا بقي في أسرته.

10 – استغل بأعمال التسول أو بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الخلق أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال أو في أعمال غير مشروعة.

ويعتقد الباحث أن تعريف اليونيسيف لأطفال الشوارع وإن كان فيه عمومية لا يمكن إسقاطها على المجتمع الأردني إلا أنه من التعريفات المناسبة التي سترتكز عليها الدراسة في مفهومها لأطفال الشوارع في الأردن. فالدراسة تستهدف الأطفال الموجودين في الشارع ويمارسون فيه أعمالاً مختلفة ويشكل لهم بيئة وملاذاً ومجتمعاً منظماً؛ باعتبار أنهم يقضون فيه معظم أوقاتهم.

الإطار النظري:

تناولت النظرية السوسيولوجيّة السلوك المنحرف بالعمق عند العديد من كبار المنظرين؛ حيث كانت المشكلة الاجتماعية هي محور العمل في مجال الخدمة الاجتماعية، وكان هناك من الأطر النظرية الكثير الذي يمكن الاستناد إليه في تفسير ظاهرة تشرد الأطفال في الشارع، ومن أبرز هذه الأطر:

أ – **نظرية الأنومي عند روبرت مرتن:** وهو ينظر إلى السلوك الانحرافي باعتباره محصلة للبناء الاجتماعي، وذلك من خلال وجود أهداف يركز عليها المجتمع، وتحديد طرق ووسائل مشروعة لتحقيق هذه الأهداف، ويشير إلى أن ممارسة بعض البناءات الاجتماعية ضغطاً على أعضائها يعني أنها تستجيب بطريقة سوية للوضع الاجتماعي الذي وجدت نفسها فيه. (جناثان تيرنر، 2000: 90–92). وهذه الضغوطات تؤثر على حالة التوافق الاجتماعي، التي تدفع بالأفراد من إشباع احتياجاتهم ورغباتهم وتحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة إلى طرق غير مقبولة اجتماعياً، قد تؤدي دوراً في جنوح الأفراد وانحرافهم؛ لأن الأفراد الذين يتمتعون بالتوافق في حياتهم وداخل مجتمعاتهم قدر لهم استيعاب ذلك التوافق من خلال ما

مروا به من تنشئة اجتماعية خلال مختلف مراحل نموهم، وأصبحوا يدينون ويعتقدون ويحترمون القيم والأعراف والعادات السائدة في مجتمعهم، ومن هنا يصبح افتراض أن فئة الجانحين أو غير الأسوياء داخل المجتمع تتكون نتيجة لعدم نجاح عملية تنشئتهم؛ ليصبحوا ممن يعوزهم التوافق ويصبحوا منشقين ومخالفين للقواعد والقيم السائدة في المجتمع (مصطفى كارة، 1985).

وقد ربط مرتن بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي من خلال كون اللامعيارية تظهر وتنمو نتيجة لعملية اجتماعية مستمرة وليست حالة طارئة على الجماعة أو الفرد؛ حيث يتعرض بعض الأشخاص – بسبب إهمالهم من الجماعة وكذلك امتلاكهم لخصائص معينة في شخصياتهم أكثر من غيرهم إلى حدوث توترات تنشأ عن التعارض بين أهدافهم الثقافية والوسائل الفعالة والمشروعة لتحقيقها؛ مما يعرضهم للسلوك الانحرافي. (مصلح الصالح، 2000). ويطرح ميرتون الإطار الذي من خلاله تتم الضغوطات التي يفرضها البناء الاجتماعي على الأفراد، ودرجة تكيفهم للمتطلبات الثقافية؛ بحيث يؤدي عدم امتثالهم لها إلى تزايد فرص الانحراف عن المعايير وارتفاع معدلات السلوك المنحرف، وذلك من خلال ازدياد الأهداف التي تحددها الثقافة وازدياد تقبل الناس لها، وفي الوقت نفسه قلة الفرص والوسائل المتاحة أمام الأفراد للحصول عليها، ويطرح ميرتون مواقف التكيف وأنماطه التي يقوم بها الأفراد نتيجة للتعارض بين الأهداف والوسائل، وهي: التوافق، التجديد، التمسك بالطقوس، الانسحاب، التمرد. (جناثان تيرنر، 2000).

ب – الوصم الاجتماعي لفرانك تاننيوم (Social Labeling : Frank Tanneibaum):

تؤكد نظرية الوصم الاجتماعي أن السلوك المنحرف لا يعود إلى عدم توافق الفرد المنحرف مع المجتمع، ولكن يعود إلى عدم توافق جماعة معينة مع المجتمع. فالسلوك المنحرف في الحقيقة هو نتيجة صراع بين الجماعة والمجتمع الناتج عن اختلاف نظرة كل منهما للسلوك المنحرف، فعندما يدرك أفراد الجماعة سلوكاً يصفونه – من وجهة نظرهم – بالمنحرف وكذلك يوصم مرتكبه بالفرد المنحرف، تطلق الجماعة بطاقة (وصمة اجتماعية) تحدد هوية الطفل على أنه منحرف عند ضبطه مرتكباً سلوكاً يعتبرونه انحرافاً عن القيم والقواعد والمعايير المجتمعية، ومن خلال تلك البطاقة تتبلور وتتشكل ردود أفعال أفراد المجتمع نحو تلك البطاقة، وليس نحو الطفل؛ فتسمية السلوك بأنه سلوك منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع

إزاء ذلك السلوك، والانحراف لا يكمن في الفعل ذاته الذي يقوم به الفرد بل برؤية المجتمع نحو ذلك الفعل وموقفه منه في ضوء القيم والمعايير والقواعد السائدة وفي ضوء القانون الذي يعكس تلك القيم والمعايير المجتمعية التي تصنف السلوكيات ويعبر عنها. (فرانك وليامز، 1996).

فالسلوك المنحرف لدى الطفل يتبلور من خلال الكيفية التي يعامل بها من الجماعة الاجتماعية، وتلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية ويلازمها من تأثير متبادل بين الطفل والآخرين، وما ترتكز عليه من تسمية سلوكياته بالانحراف وإلصاقها به، ومن ثم يبدأ الطفل يغير فهمه لنفسه بصورة تتوافق مع نظرة الآخرين وردود أفعالهم تجاهه، بحيث يتحول شعوره بذاته من كونه شخصاً عادياً سوياً إلى شخص منحرف يتصرف في ضوء تلك الردود ومحدداتها. وما يعزز تلك الحالة استمرار نظرة المجتمع ورفضه له، فلا يصبح هناك مكان لهذا الطفل الموصوم في محيطه؛ مما يدفعه نحو البحث عن أفراد يشتركون معه بالوصمة الاجتماعية نفسها. (مصطفى كارة، 1985).

الدراسات السابقة:

قدمت **أنيسة بريغت عسعوس (2009) دراسة عن واقع أطفال الشوارع**، هدفت إلى تعرف واقع أطفال الشوارع في دول العالم عامة والجزائر على وجه الخصوص، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التشرد ظاهرة عالمية انتشرت في المدن الكبرى بسبب الفقر أو انفصال الوالدين وغياب الأب والقسوة في التربية، وتخلي بعض الأسر عن رعاية الأطفال وحمايتهم مادياً ومعنوياً. وبينت الدراسة أن أطفال الشوارع في الجزائر يبحثون عن لقمة العيش السهلة في الشارع، بعيداً عن الضغوط الأسرية والمادية والنفسية، لكنهم معرضون باستمرار لاعتداءات جسدية وجنسية. وترى عسعوس أن كل حرمان يتعرض له الطفل – بغض النظر عن نوع هذا الحرمان – يخلق طفلاً محروماً ومهمشاً، ومن ثم لا يجد هذا الطفل مأوى له سوى الشارع؛ حيث يصبح عرضة للانحراف والجريمة.

أما دراسة **جميلة الكمالي (2008) حول التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث في اليمن**، فقد أكدت فيها أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع بصفة عامة وعلى الأسرة بصفة خاصة أثرت على عملية التنشئة

الاجتماعية؛ حيث إن الأسرة لم تعد هي المؤسسة الوحيدة والأساسية التي تقوم بهذه العملية ولكن أصبح هناك مؤسسات أخرى لتتعدد مصادر الضبط الاجتماعي. وهذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية ساعدت على إدخال مفاهيم وقيم جديدة على الأسرة أثرت على أساليب التنشئة الاجتماعية. كما أن الأحداث عاشوا في أسر متصدعة ومفككة؛ بوفاة أحد الوالدين أو بالطلاق أو المرض لأحد الوالدين أو بالهجر أو بنشوب الصراع والخلاف بين الوالدين؛ مما يؤدي إلى عدم استطاعة هذه الأسر القيام بأدوارها الأساسية في تربية الأطفال وتنشئتهم. إن غالبية أسر الأحداث لاتوفر لأ بنائها احتياجاتهم الخاصة؛ نتيجة لفقر الأسرة؛ الأمر الذي يؤدي بالحدث إلى أن يقوم بأي عمل ليوفر لنفسه ما يحتاج إليه سواء بالعمل الحسن أو السيئ. وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن نمط التفاعل والعلاقات الاجتماعية والنفسية في محيط الأسرة يحدد درجة تماسكها وقوة الروابط فيها؛ فنجد أن الأسرة التي تفقد إحدى دعاماتها – سواء الأب أو الأم – أو تعيش ظروفاً اجتماعية صعبة تصبح شبه عاجزة عن مراقبة أفرادها وتوجيه سلوكهم؛ لذا قد يميل بعضهم إلى ممارسة بعض السلوكيات غير التوافقية، وقد أجاب معظم أفراد العينة المبحوثة أن الأسرة تعاني سوء التوافق الذي يتخذ مظاهر عدة، منها التفكك الأسري سواء بالانفصال (الطلاق) أو فقدان أحد الوالدين أو كليهما أو الهجر، أو لغياب الأم أو الأب مدة طويلة، أو في حالات الشجار والنزاع الأسري التي تفتقر فيها العلاقات الأسرية بين الوالدين. فكل هذه الحالات – من سوء التوافق ومظاهر التفكك الأسري وافتقاد للمحبة والعطف والتقبل والاهتمام – تؤدي ببعض الأطفال إلى الوقوع في أخطار الانحراف والجريمة.

وهناك دراسة **لليونيسيف (2005) بعنوان "أطفال خارج إطار الحماية، دراسة تعمقية عن أطفال الشارع في القاهرة الكبرى"**، هدفت إلى فهم واقع أطفال الشارع، وذلك من خلال تعرف العوامل التي تدفع الطفل إلى الشارع، والعوامل التي تغريه وتجذبه للوجود في الشارع، ثم تحديد العلاقات والأنظمة والفرص الموجودة في الشارع التي تساند قدرته على الوجود في الشارع، وفهم الأنماط المختلفة لوجوده في الشارع وعوامل قوتها وضعفها. وقد اعتمدت الدراسة أسلوباً متطوراً في الدراسات الاجتماعية قائماً على أسلوب الملاحظة بالمعايشة، وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة:

تداخل العوامل والظروف وراء ترك الطفل لأسرته والخروج إلى الشارع، إلا أن الأسرة كانت هي العامل الأساسي، إضافة إلى نظام التعليم وثقافة المناطق الشعبية،

وهي جميعها ظروف تهيئ لخروج الطفل إلى الشارع. وأظهرت الدراسة وجود تباين في علاقات الأطفال مع أسرهم، إضافة إلى وجود كثير من المشكلات التي تصادفهم، لكنها لا تشكل في الوقت نفسه عوامل طاردة للطفل من الشارع. كما بينت الدراسة تباين أنماط الشباب والأطفال في الشارع؛ الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد مفهوم شامل لهم. وبينت أيضاً أن في الشارع نسيجاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً متماسكاً للأطفال؛ الأمر الذي يجعل من الصعب عودتهم منه.

وقدم حكم مطالقة (2004) دراسة **بعنوان "أطفال الشوارع في مدينة إربد : دراسة اجتماعية"**. هدفت إلى تعرف بعض الحقائق ذات الصلة بطبيعة ظاهرة أطفال الشوارع في مدينة إربد وتعرف الأسباب المكونة لهذه الظاهرة والنتائج المترتبة عليها. استخدم فيها أسلوب المقابلة المباشرة مع عدد من الأطفال في الشارع، وتوصل إلى أن غالبية الأطفال يتمركزون في الفئة العمرية من 12–14 سنة. وهم بمستوى تعليمي متدن وينحدرون من أسر فقيرة، ويقضي غالبيتهم بين 9–16 ساعة يومياً في الشارع. وقد وجدت الدراسة أن العوامل الاقتصادية من العوامل الفاعلة بقوة، وهي الأبرز في دفع الطفل إلى الشارع، وإن كان هناك أثر كبير للعوامل الاجتماعية والأسرية، وبينت الدراسة مجموعة من الآثار السلبية يتعرض لها الأطفال بفعل وجودهم في الشارع ابتداء بتدني تحصيلهم العلمي غالباً؛ لأنهم يتركون المدرسة نهائياً، ثم إلى تردي أوضاعهم الصحية. إلا أن مطالقة يرى أن المشكلة الأساسية لهذه الشريحة هي ضعف قدرتها على التكيف الاجتماعي؛ مما يجعل إصلاحها من الأمور الصعبة.

أما دراسة **هدى يحيى عمر (2002). بعنوان "مشكلة تشرد الأطفال: تجربة مدينة بورتسودان"**، فقد قدمتها لمؤتمر الأطفال والمدينة الذي انعقد في عمان؛ حيث هدفت إلى تعريف مشكلة تشرد الأطفال وطبيعتها في السودان، وتناولت الدراسة حالة تشرد الأطفال في مدينة بورتسودان، والأسباب الدافعة لمثل هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها، وطبيعة العلاقة بين المدينة وهذه الفئة التي تؤثر على شخصيات أفرادها واندماجهم في مجتمعاتهم. وبينت الدراسة أن تشرد الأطفال يعود إلى أسباب ارتبطت بالهجرة من الريف إلى المدينة وتفشي الفقر والبطالة والحروب الأهلية، وصنفت الدراسة الأطفال المشردين (أطفال الشوارع) الذين يطلق عليهم في السودان الشماسة إلى ثلاث حالات، هي :

– حالة التشرد الكلي : وهي تضم فئة الأطفال الذين ليس لهم مأوى ويقضون

نهارهم في الشارع، ويعتمدون في معيشتهم على بقايا الطعام أو ما يكسبونه من بعض المهن الهامشية أو الممارسات غير الشرعية، وهذه الفئة غالباً ما تكون صلتها بأسرها مقطوعة.

– حالة التشرد الجزئي (الظاهر) : وأطفال هذه الفئة يعيشون حياة التشرد الكلي في النهار متسكعين متسولين، ويقومون بممارسة بعض الأعمال الهامشية والأعمال غير المشروعة. وما يميز أطفال هذه الفئة بقاء الصلة بينهم وبين أسرهم، كما أنهم يتفاعلون مع هموم أسرهم، ويسهمون في مساعدتها اقتصادياً، وهذه الفئة تمثل النسبة الكبرى من التشرد.

– حالة التشرد الكلي المستتر: وهي تضم الأطفال العاطلين عن العمل، الذين لا ينتظمون في المدارس ويمارسون بعض أشكال الانحراف لكنهم لا يمارسون الأعمال من أجل مساعدة أسرهم، وإنما حباً في الحياة الخالية من التغيير، وهم في مظهرهم الخارجي بالمستوى نفسه لمظهر الأطفال الأسوياء.

وبينت الدراسة التأثير السلبي للمدينة على الأحداث المشردين من خلال انفتاح الحياة في المدينة وطبيعة بيئتها واختلاف ثقافاتها؛ الأمر الذي يمنعهم من التفاعل السوي مع الحياة فيها، وكذلك الاختلافات المادية والحضارية بين طبيعة سكان المدينة التي تجعل هناك مكاناً للمقارنة بين الأطفال المشردين والأطفال الذين يعيشون في أسر مستقرة، بالإضافة إلى توافر أسباب الانحراف، ومنها سهولة الحصول على المخدرات، والتعامل مع الجنس دون رقابة، وتوافر الأعمال الهامشية ذات الكسب السريع، وكذلك هناك تأثير سلبي للمشردين على المدينة من خلال تخريب بيئة المدينة الاجتماعية والعمرانية والتخوف من تأثير هؤلاء الأطفال على أطفال المدينة المنبهرين بحب الاستطلاع لمعرفة ما يدور في أوساط هذه المجموعات.

أما دراسة **عبدالله اليوسف (2002)، بعنوان "الأطفال الباعة والمتسولون في مدينة الرياض"**، فقد هدفت إلى تعرف العوامل التي تدفع بالأطفال إلى التسول والبيع على الإشارات، وطبيعة الظروف الحياتية التي يعيشونها وتدفع بهم لممارسة هذه الأعمال. وقد تناولت الدراسة الأطفال المتسولين والجائلين عند الإشارات المرورية وفي الميادين العامة، وشملت 148 طفلاً من باعة الإشارات والمتسولين؛ حيث بينت الدراسة أن غالبية الأطفال المتسولين؛ هم من السعوديين، ويعد التسول

مصدر دخل أسرهم الوحيد، وأن غالبيتهم ينحدر من أسر تتميز بكثرة عدد أفرادها؛ حيث يتجاوز عدد أفرادها عشرة أشخاص، وأن الغالبية العظمى من المتسولين يدرسون في المرحلة الابتدائية، واهتمام والديهم بذهابهم إلى المدرسة يعد أمراً ثانوياً، ويقضون أكثر من خمس ساعات في التسول خارج المنزل.

وبالنسبة إلى الأطفال المبحوثين من الباعة فقد أشارت الدراسة إلى أن أعمارهم تقع في سن تسع السنوات، وأن غالبيتهم من غير السعوديين، وأن غالبيتهم من الذكور، ويسكنون في منازل لا يملكونها؛ مما يعكس أوضاعهم الاقتصادية المتردية، وأشارت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين والداهم على قيد الحياة، ويقضي الأطفال من 5–7 ساعات في البيع يومياً. وبصورة عامة يمثل الفقر وارتفاع عدد أفراد الأسرة وضعف التعليم وغياب الدور المؤثر للأب في الأسرة – الأسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة الباعة والمتسولين في مدينة الرياض. وأكدت الدراسة أن كل الأطفال الباعة والمتسولين سوف يستمرون في هذا السلوك مستقبلاً نتيجة اعتماد أسرهم شبه الكامل على هذه الأعمال كمصدر وحيد للدخل، وهو ما يؤدي إلى اتساع حجم هذه الظاهرة في المستقبل واستفحالها.

أما دراسة محمد ضو (2002) حول ظاهرة جنوح الأحداث: الأسباب – العلاج في مدينة حلب، فهدفت إلى معرفة حجم ظاهرة جنوح الأحداث ثم تحليل أسباب الجنوح ودوافعه من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وبينت الدراسة أن هناك أثراً كبيراً للعوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث سواء الذكور منهم أو الإناث؛ حيث إن تفكك الأسرة والطلاق وكبر حجم الأسرة كان من أكثر العوامل المسببة لجنوح الأحداث وتركهم للمدرسة، كما بينت الدراسة الدور المهم للعوامل الاقتصادية في تشرد الأطفال وجنوحهم؛ حيث إن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة يدفع الأطفال إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، يتم من خلالها تلبية احتياجاتهم الأساسية والكمالية.

وهدفت دراسة (**Stephenson,2001**) **بعنوان "أطفال الشوارع في موسكو: استخدام وصناعة رأس المال الاجتماعي"**. إلى تعرف مفهوم ظاهرة أطفال الشوارع، والأسباب الدافعة لهذه الظاهرة في موسكو، ومحاولة تعرف التنظيم الاجتماعي الناتج منها، الذي يكونه الأطفال من خلال تطوير شبكات اجتماعية معقدة بصورة تخدم حاجات بقائهم المباشر، وأجريت هذه الدراسة على 123 طفل شارع، راوحت أعمارهم

بين 7–17 سنة. عرفت الدراسة أطفال الشوارع بأنهم كل من الأطفال العاملين في الشارع والأطفال من دون مأوى مع التركيز على فقر العائلة وعمالة الأطفال أكثر من قضية انعدام المأوى. أشارت الدراسة إلى أن العمليات الاجتماعية الناتجة عن انهيار البناء الاجتماعي السوفيتي الذي كان يوفر رعاية اجتماعية شاملة وتوظيفاً كاملاً – أدت إلى فقدان الوظيفة الدائمة وانهيار مستويات المعيشة وازدياد العزلة الاجتماعية، ونتج من ذلك مشكلات سلوكية تتضمن عنفاً أسرياً وتجاهلاً للأطفال وإساءة معاملتهم. وأظهرت الدراسة أن أطفال الشوارع كانوا قد هاجروا إلى موسكو من مناطق تواجه مصاعب اقتصادية ومستوى فقر عائلي عالي المستوى؛ حيث إن ثلثي أطفال العينة كانوا هاربين، وهذا الهروب كان من قبل أسر غير كاملة أو أسر أعيد بناؤها أو من أسر يمزق الصراع أوصالها.

أما دراسة **محمد سيد فهمي (2001) بعنوان "أطفال الشوارع: الأسباب والدوافع في مصر – رؤية واقعية"**، فهدفت إلى تعرف مفهوم أطفال الشوارع والأسباب وراء هذه الظاهرة والمخاطر التي يتعرضون لها وسماتهم الشخصية والأعمال والسلوكيات الشاذة التي يمارسونها. عرفت الدراسة أطفال الشوارع بأنهم الأطفال من الذكور والإناث المقيمون في الشارع بصورة دائمة، أو شبه دائمة، ويعتمدون على الشارع في البقاء؛ مما يدفعهم إلى القيام بالعديد من الأعمال الهامشية، وهم يعيشون في الشارع دون رعاية أو حماية أو رقابة أو إشراف من جانب أشخاص راشدين أو مؤسسات ترعاهم. قسمت الدراسة أطفال الشوارع إلى ثلاثة أنواع بحسب نمط العلاقة مع الأسرة. وتبلورت أسباب الظاهرة في الفقر والأوضاع الأسرية (تفكك أسري، كبر حجم الأسرة، ارتفاع الكثافة داخل السكن، الخلافات الزوجية، العنف الأسري)، وعوامل مجتمعية (نمو التجمعات العشوائية وانتشارها، التسرب من التعليم، مشكلة الإسكان وعدم توافر المسكن الصحي، البطالة، الحروب، الكوارث الطبيعية). ويواجه الأطفال مخاطر، أهمها – من وجهة نظر الدراسة – التسرب من التعليم، ووراثة الفقر والمكانة المهنية المنخفضة، والاستغلال الجنسي، والمخاطر من حوادث الطرق، والتعرض للأمراض، ومخاطر الاستغلال من قبل الآخرين.

ويقوم أطفال الشوارع بأعمال هامشية تنحصر – في الغالب – في ممارسة التسول وجمع القمامة والمخلفات ومسح السيارات، والعمل كباعة متجولين وغسيل الأطباق وتنظيف الأرضيات. ويقومون بممارسات سلوكية غير سوية، تتمثل في شم التنر والبنزين، الشذوذ الجنسي بين الأطفال، الاغتصاب الجنسي لأطفال الشوارع،

الشذوذ الجنسي بين الأطفال الكبار والرجال. ويتصف أطفال الشوارع بخصائص مشتركة فيما بينهم، تتمثل في حب التملك والمساواة مع الآخرين، الانفعال الشديد للطفل والغيرة الشديدة، الشغب والعند والميول العدوانية، حب اللعب الجماعي، حب اللعب والحرية والقوة، التمثيل، التشتت العاطفي، عدم التركيز، افتقاد مبدأ الصواب والخطأ، القيم المتناقضة.

وجاءت دراسة **سعيد حلمي (2001) بعنوان "ظاهرة أطفال الشوارع في المغرب: عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع"**؛ لتهدف إلى البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة أطفال الشوارع وكيف يمكن تأمين الحقوق الأساسية لهم، واستندت الدراسة إلى بحث ميداني في ولاية مراكش. وقد شملت 8780 طفلاً في سن المراهقة. أشارت الدراسة إلى أن آفة أطفال الشوارع تعتبر من الظواهر الاجتماعية اللافتة للنظر خلال العقدين الأخيرين خاصة في المدن الكبرى؛ فقد ترك الأطفال المشردون وكأنهم المسؤولون عن أوضاعهم في مواجهة درجات حادة من الحرمان لحساب الشارع، غير مؤطرين، محفوفين بالمخاطر والأهوال. أشارت الدراسة إلى أن هناك بعض التقديرات بشأن حجم الظاهرة؛ حيث يصل عددهم إلى نحو 234 ألف طفل وأن هؤلاء الأطفال يواجهون خطر المجهول؛ فهم معرضون لشتى أنواع الانحراف والتجارب القاسية؛ مما يؤثر على توازنهم النفسي والعاطفي، فيؤدي الحرمان والاضطهاد إلى النقمة على المجتمع وفقدان الثقة بالآخرين.

وتبلورت أسباب الظاهرة من خلال كونها نتيجة للتحولات المجتمعية التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة، وهذه التحولات أسهمت في إفراز الظاهرة وتفاقمها، وأهمها عملية التحضر وازدياد الهجرة القروية للمدينة والفقر وانتشار أماكن السكن العشوائية وعدم قدرة الأسرة على القيام بواجباتها تجاه أطفالها ومراحل نموهم، وكذلك عمليات التسرب من المدارس والحرمان من الدراسة والتفكك الأسري وضعف علاقات القرابة. وتمثلت خطورة الظاهرة في : تهميش وإقصاء فئة من فئات المجتمع، وهي الأطفال لحساب شارع رهيب غير مؤطر في مواجهة مصير مجهول وحرمان من أبسط الحقوق الأساسية والسلوكيات الخاطئة؛ فهم مهددون بشتى أنواع الانحراف والجريمة، وتتجلى الخطورة الاجتماعية بأن هؤلاء الأطفال يجتازون مرحلة مصيرية في تكوين شخصيتهم وذات تأثير حاسم على مستقبلهم.

وقدم **صادق الخواجا (2001) دراسة بعنوان "ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن"**. تناول فيها حجم الظاهرة في الأردن ونسقها المستقبلي والأسباب التي تقف وراءها، وطرح البرامج الحكومية التي تتعامل معها، وخلص إلى بعض التوصيات التي تقترح مشروعاً وقائياً يهدف إلى تعزيز العوامل المثبطة لها في الأردن. وتؤكد الدراسة أن الظاهرة غير موجودة أو ملحوظة في الأردن، بما يكفي لتحولها لمشكلة اجتماعية؛ ذلك أن السياسات الحكومية تحاول أن تلجأ إلى إخفاء هذه الظاهرة؛ لأنها تشكل انتقاصاً لدور الحكومة في مجال الطفولة والأسرة. وأن مفهوم أطفال الشوارع لدى العاملين في مجال علم الاجتماع في الأردن لا يشير إلى أطفال بلا مأوى يبيتون في الشارع، ويعبرون عن الأطفال الذين يتسولون أو يبيعون العلكة أو يمسحون السيارات أو ما شابه من المهن على الإشارات الضوئية وفي الشوارع والساحات العامة بالأطفال المتسولين أو المشردين. ومن هنا تؤكد الدراسة أنه ليس هنالك أطفال شوارع يبيتون في الشارع وإنما هنالك أطفال مشردون ومتسولون هائمون على وجوههم، وأن أهم العوامل المؤثرة في ذلك تتمثل في الهجرة الداخلية والخارجية، التفكك الأسري، عمالة الأطفال. والموقف الرسمي يتمثل في عدم السماح بالمبيت في الطرقات؛ حيث يقبض على الأطفال الهائمين على وجوههم والمتسولين والمشردين وأطفال الشوارع وإيداعهم في دور الإيواء، إذا لم يكن لهم معيل.

أما دراسة (**Lugalla & Mbwambo,1999**) **بعنوان "أطفال الشوارع وحياة الشارع في المدن التنزانية: ثقافة الاستمرارية وتأثيراتها"**، فهدفت إلى تعرف القواعد والإجراءات التي تولد ظاهرة أطفال الشوارع وتعرف الخلفية التاريخية لهم والصفات الاجتماعية والاقتصادية لعائلاتهم، وتعرف الكيفية التي يلبون بها احتياجاتهم اليومية، ومشكلاتهم التي يواجهونها وكيف يتجاوزونها وانعكاسات تأثير تقاليد حياة الشارع على الوضع الصحي لهم. وقد أجريت هذه الدراسة في دار السلام، وشملت عينة مقدارها 200 طفل شارع في أحياء المدينة. أظهرت نتائج الدراسة أن ما يميز أطفال الشوارع عيشهم في الشارع من غير وجود ملجأ ملائم، وفقدهم اتصالهم مع أسرهم، وعدم خضوعهم لأي رعاية أسرية؛ فهم مسؤولون عن حياتهم، وخططوا لاستمراريتها، وقد طوروا أنفسهم مادياً وثقافياً ونفسياً؛ حيث إن 18% منهم هاجروا إلى المدينة عندما كانت أعمارهم 8–10 سنوات؛ مما يعني أنهم مخلوعون من جذورهم. وراوحت أعمار أطفال العينة بين 8–16 سنة، وكلهم

هاجروا إلى دار السلام من مناطق أخرى، وكذلك بينت الدراسة أن 52 % من الأطفال يعيشون في الشارع منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن 92% منهم لم يذهبوا إلى المدرسة ولا يعرفون القراءة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الحاجة والفقر الاقتصادي هو العامل الأساس وراء هجرة هؤلاء الأطفال لبيوتهم، إضافة إلى فقر البيئة التي جاؤوا منها والرغبة في البحث عن الرزق في أماكن بعيدة عن قراهم، وكانت هجرتهم بدافع مساعدة أسرهم، وكذلك أدى انفصال الأبوين أو موت أحدهما إلى هجرتهم. وأن 60% من الأطفال يبيتون في الشارع، و14% يبيتون في الحافلات، و11% يبيتون بالقرب من أماكن العبادة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: يبدو أن ظاهرة أطفال الشوارع قد شغلت عدداً كبيراً من الباحثين والمهتمين بما يكفي على صعيد الفهم والتفسير، ونجد أن معظم الدراسات قد اشتركت في مفاصل كثيرة في أثناء تعريفها لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى في تحديد الأسباب الدافعة إلى تشرد الأطفال في الشارع، سواء على الصعيد العالمي أو العربي وحتى على المستوى المحلي، مع العلم أن معظم الدراسات لم تتفق على تعريف واضح ومشترك لظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في الشارع، وإن كانت هناك بعض الآراء التي لا تعترف صراحة بأن هناك أطفال شوارع في المجتمع الأردني. وفي ظل هذا التشابه النسبي بين هذه الدراسات يأتي التساؤل الآتي: ما الجدوى من إعادة القيام بمثل هذه الدراسات التي ربما ستقع فريسة التكرار لما سبقها من دراسات؟. إلا أن حقيقة الأمر يأتي أولاً بأن تكرار عمل هذا النوع من الدراسات فيه تجديد وتمحيص للحقائق التي جاء بها باحثون آخرون، ثم إن الميزة الأساسية في هذه الدراسة هي في البحث مباشرة في الأسباب والعوامل الدافعة إلى تشرد الطفل في الشارع، ولكن هذه المرة من زاوية أخرى ربما أغفلها بعض الباحثين، وهي تتمثل في الشق العملي المرتبط بالاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل تحديداً مع هذه الشريحة، اعتقاداً – ربما تصيب به هذه الدراسة أو تخطئ – بأن هذه الفئة من الاختصاصيين الاجتماعيين قد تكون هي الأقدر – من خلال تجربتها في العمل مع الأطفال المشردين – على تبصيرنا بحقيقة الدوافع وراء تشردهم إلى الشوارع، ومحاولة البحث عن الوسائل الممكنة لمواجهة هذه الظاهرة. كما تتميز هذه الدراسة من خلال الحيز الجغرافي الذي عملت به، وهو المحافظات الشمالية في الأردن، التي غالباً ما تكون بعيدة عن الدراسات ذات البعد الإحصائي؛ حيث تتركز معظم الدراسات على العاصمة عمان.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله يمكن فهم الحقائق الراهنة المرتبطة بمشكلة الدراسة، ولا تكتفي الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة وإنما تتجاوزها باتجاه التصنيف والتحليل الشامل؛ بغية استخلاص المعلومات التي تفيد في توصيف المشكلة ثم التعبير عنها تعبيراً كمياً وكيفياً؛ ذلك لوصف الظاهرة ثم كشف العلاقات بين مختلف أبعادها وصولاً إلى الاستنتاجات حولها. وقامت الدراسة بالاعتماد في هذا المنهج على مدخل الدراسات الوثائقية ومدخل المسح بالعينة.

أداة الدراسة:

بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وتطبيقها على أفراد العينة من الاختصاصيين الاجتماعيين، صممت استمارة خاصة من خلال الرجوع إلى عدد من الدراسات الميدانية التي استخدمت في الإطار النظري، وربما كانت دراسة (حكم مطالقة، 2004) من الدراسات المفيدة للباحث في تصميمه للاستمارة، وقد تكونت الاستمارة من شقين؛ الجزء الأول تضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة، أما الشق الآخر فتكوّن من ثلاثة محاور؛ **المحور الأول** يتعلق بأثر العوامل الأسرية على انتشار ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم. **المحور الثاني** يتعلق بدور العوامل الاجتماعية والتعليمية في انتشار ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم. و**المحور الثالث** يتناول أثر العوامل الاقتصادية على انتشار ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم. خصص لكل محور مجموعة من الفقرات بمجموع بلغ (30) فقرة؛ بغية معرفة رأي الاختصاصي الاجتماعي حول العوامل الدافعة إلى تشرد الأطفال وعملهم في الشارع، وقد روعي في فقرات الاستمارة محاولتها التنوع في الأسئلة حول كل محور لكي يتسنى للاختصاصي الاجتماعي التركيز على العوامل الأكثر فاعلية في حدوث الظاهرة. ووزعت الاستمارة على أفراد العينة من خلال مديريات التنمية الاجتماعية التي يعملون فيها أو في المراكز التابعة لها.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة اعتمد الباحث صدق المحتوى؛ حيث عرضت أداة البحث بصورتها النهائية على هيئة من المحكمين من أصحاب الاختصاص في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بلغ عددهم (6) لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستمارة من حيث قدرتها على قياس ما هو مطلوب ومرتبط بمتغيرات

الدراسة، إضافة إلى تصويب صياغتها اللغوية، وبعد تحكيم الاستمارة قام الباحث بتعديلها وفق آراء المحكمين.

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة حساب معامل الثبات بأسلوب الاتساق الداخلي للمحاور وأداة كرونباخ ألفا (CORHBACHS ALPHA). وأظهر معامل الثبات بهذه الطريقة (0,82)، وقد اعتبره الباحث معاملاً مقبولاً من الناحية الإحصائية؛ كونه سجل درجة مرتفعة؛ الأمر الذي جعل من الأداة صالحة لأغراض الدراسة.

التحليل الإحصائي:

استخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spas) لتحليل البيانات بعد تفريغها، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية الآتية :

– الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistical Techniques): حيث جرى استخدامها بشكل عام للحصول على قراءات عامة عن خصائص مجتمع الدراسة وبعض جوانب ظاهرة أطفال الشوارع، وفي الوقت نفسه اعتمد التعليق على الجداول المرتبطة بأسباب الظاهرة، وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية استخدام التوزيع التكراري (Frequency Distribution)، والنسب المئوية (Percentages)، ومقاييس النزعة المركزية (المتوسط Means)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري Standard Deviation).

– التحليل العاملي (Factor Analysis): وهو يعمل على تجميع الفقرات في مجموعات (Clusters of Variables) طبقاً لعلاقات الارتباط بين تلك العناصر، وتحديد مدى ارتباط كل فقرة من فقرات العوامل (الاجتماعية والأسرية والاقتصادية) في تفسير أسباب ظاهرة أطفال الشوارع.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في مديريات وزارة التنمية الاجتماعية بالأردن عام 2010 ولا سيما الاختصاصيين الذين مارسوا العمل مع الأطفال المشردين أو عملوا في المؤسسات المعنية بالأطفال، التابعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية وما زالوا يعملون مع الأطفال. تكونت عينة الدراسة من (70) اختصاصياً اجتماعياً من الموظفين في وزارة التنمية الاجتماعية

في مديريات وسط الأردن وشماله، اختيروا بأسلوب العينة المتعمدة (القصدية) بعد الحصول على موافقة مديري مؤسساتهم، وروعي إجراء المقابلات لتشمل موظفين من الجنسين، ولتغطي العينة متغيرات الدراسة من الناحية الإحصائية. كما روعي في اختيار العينة من الاختصاصيين الاجتماعيين ممن يعملون في مديرياتهم في قسم الدفاع الاجتماعي: في دور رعاية الأحداث أو في مجال حملات التسول، أو في محكمة الأحداث، أو من الاختصاصيين العاملين في قسم حماية الأسرة؛ كونهم الأكثر معرفة بطبيعة ظاهرة عمل الأطفال أو أطفال الشوارع. وغالباً ما تكون هذه الفئة من الاختصاصيين الاجتماعيين قد عملت مع أعداد كبيرة من الأطفال المشردين خصوصاً العاملين في برنامج حملات التسول؛ كونها حملات تستمر على مدار العام. ويبين جدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة.

يتضح من خلال جدول (1) أن نسبة الاختصاصيين الاجتماعيين الذكور أكبر من نسبة الإناث؛ حيث بلغت (61,43%). كما تركز أفراد العينة في الفئة العمرية من (20–29) بنسبة (32,85%)، ثم في الفئة العمرية من (30–39) بنسبة (25,71%). أما ما يخص المستوى التعليمي فتركزت غالبية المبحوثين ضمن مستوى التعليم الجامعي بنسبة (54,28%)، وقلت نسبتهم عند حملة الدكتوراه (1,42%). أما الحالة الزواجية فقد تبين أن معظم المبحوثين هم متزوجون؛ إذ بلغت نسبتهم (67,15%)، وأن نسبة المطلقين (10%). وفيما يتعلق بمجال العمل تركز المبحوثون في مجال العمل مع الأطفال؛ ذلك أن الباحث تعمد الوصول إلى هذه الفئة تحديداً؛ حيث بلغت نسبتهم (57,15%). وفيما يتعلق بمستوى الدخل فقد تركز المبحوثون في الفئة من (201–400)، وهو تركز منطقي يشير إلى مستوى دخول الموظفين في القطاع الحكومي، وبلغت النسبة (92,85%).

جدول (1)
الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة

المتغير	العدد	النسبة المئوية
1 – النوع الاجتماعي		
رجل	27	38,57
امرأة	43	61,43
2 – العمر		
29–20	23	32,85
39–30	18	25,71
49–40	17	24,30
50 فأكثر	12	17,14
3 – المستوى التعليمي		
ثانوي	14	20
دبلوم	9	12,85
جامعي	38	54,28
ماجستير	8	11,43
دكتوراه	1	1,42
4 – الحالة الزواجية		
أعزب	16	22,85
متزوج	47	67,15
مطلق	7	10
5 – مجال العمل		
أطفال	40	57,15
مرأة	6	8,57
معوقون	4	5,71
فقر	20	28,57
6 – الأجر الشهري		
200 فأقل	3	4,30
400–201	65	92,85
600–401	2	2,85
601 – فأكثر	0	0
7– المجموع	70	%100

النتائج ومناقشتها:

أولاً – نتائج التحليل العاملي لدور العوامل الأسرية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في ظهور ظاهرة أطفال الشوارع وانتشارها:

استخدم الباحث نموذج المكونات المحورية (The Principal Components) مع تدوير العوامل (الفقرات) دفعة واحدة، باستخدام طريقة الفاريماكس (Varimax Rotation) لتجميع عناصر الاستمارة الخاصة بالعوامل الدافعة لانتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وذلك من خلال مجموعات؛ حيث سجلت نتائج التدوير في جدول (2) لتوضيح معاملات التحميل لكل فقرة على العوامل الثلاثة (الأسرية والاجتماعية والاقتصادية)؛ ليتضح من خلالها تركيز كل فقرة على أي محور من المحاور الثلاثة، وبعدها نستعرض النتائج الخاصة بكل من هذه المحاور.

جدول (2)
نتائج التحليل العاملي للعوامل الدافعة لانتشار ظاهرة أطفال الشوارع

الرقم	نص الفقرة	العوامل الأسرية	العوامل الاجتماعية والتعليمية	العوامل الاقتصادية
1	النزاعات بين الآباء ومشكلاتهم المستمرة وراء تشرد الأبناء	0,003	,433	,221
2	تكرار غيابات الأب عن المنزل	,146–	,612	0,06–
3	المعاملة السيئة للطفل في المنزل	,195	,674	,473
4	الضرب بمستوياته المختلفة	0,08	,838	0,06
5	الشجارات المستمرة بين الآباء والأبناء	0,03	,616	,147–
6	عدم اكتراث الوالدين بما يهم الأبناء	0,04	,526	0,06–
7	انعدام الاهتمام بمشكلات الأطفال الخاصة	,185	,413	,439
8	لا يوجد داخل الأسرة نظام أو تفاهم	,305	,697	,136
9	لا يسمح بالحوار الحر والمناقشة داخل الأسرة	,341	,434	,215
10	بعض أفراد الأسرة منحرفون	,169	,599	,404
11	قلة اهتمام الأسرة بتعليم الأبناء وتحصيلهم	0,02–	,745	,570

تابع/ جدول (2)
نتائج التحليل العاملي للعوامل الدافعة لانتشار ظاهرة أطفال الشوارع

الرقم	نص الفقرة	العوامل الأسرية	العوامل الاجتماعية والتعليمية	العوامل الاقتصادية
12	لا توجد قناعة لدى الأبناء أو الآباء بجدوى التعليم	0,1–	,365–	,554
13	المعلمون لا يكترثون لتغيب الأطفال عن المدرسة	0,07–	0,05	,430
14	لا تتوافر شروط مناسبة للعيش في المنازل	,176-	,154	,736
15	الحي الذي يسكن فيه الأطفال تكثر فيه السلوكيات المنحرفة	,201-	,143	,582
16	الاكتظاظ السكاني في بعض الأحياء	0,05	,161-	,851
17	أماكن اللعب غير متوافرة للأطفال	,109-	0,03-	,810
18	رؤية الأصدقاء يعملون يدفع الطفل إلى تقليدهم	0,003	,224-	,788
19	يشعر الطفل بأنه حر وهو في الشارع	0,08	0,04	,652
20	ثقافة الأحياء الفقيرة تفضل الطفل العامل	,176	,188	,808
21	سوء الحالة الاقتصادية للأسرة	,558	,141	0,05-
22	انعدام فرص العمل للأهل	,690	0,003-	,105-
23	عدم قدرة رب الأسرة على العمل بسبب المرض	,693	,197-	,154
24	الشارع وسيلة جيدة لتحصيل المال	,596	0,04-	0,1
25	الديون المتراكمة على الأسرة	,622	0,01	-0,02
26	تكاليف العلاج لأحد أفراد الأسرة	,602	,125	0,07
27	كبر حجم الأسرة وتزايد احتياجاتها	,696	,274	0,02-
28	الأعمال غير متوافرة وغير مستقرة	,731	,203-	0,4-
29	تكاليف أجرة السكن المرتفعة	,550	,222	0,08
30	لا توجد مصادر للأسرة غير أعمالها اليومية	,715	,174	,132
	نسبة التباين الموضحة	**15,3%**	**10,5%**	**16,2%**

المحور الأول – دور العوامل الأسرية في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع:

تكون هذا العامل من عشر فقرات، تدور بشكل مباشر حول علاقة الطفل بأسرته وطبيعة هذه العلاقة التي تشكلها الظروف التي تعيشها الأسرة، المتمثلة في تفكك الأسرة واضطرابها؛ الأمر الذي قد يدفع الطفل إلى الشارع هارباً وباحثاً عن كل ما لم توفره له أسرته من الرعاية والحنان والمودة والشعور بكيانه كفرد. ومن خلال معامل التباين المرفق بجدول (3) يظهر أن فقرات هذا العامل قد فسرت ما نسبته (15,3%) من نسبة التباين الكلي لدور العوامل المفسرة والدافعة لبروز ظاهرة أطفال الشوارع.

وقد راوحت درجات تحميل هذه الفقرات على العامل (مدى ارتباطها به) بين (0,55 – 0,73)، واعتماداً على مقياس كومري لدرجة قوة معامل التحميل نلاحظ من خلال جدول (3) أن الفقرة (8) "لا يوجد داخل الأسرة نظام أو تفاهم" والفقرة (10) "بعض أفراد الأسرة منحرفون" حصلتا على قوة ارتباط ممتازة بالعامل الأسري بمعامل تحميل بلغ (0,731) و(0,715) على التوالي، في حين حصلت الفقرة (7) "انعدام الاهتمام بمشكلات الأطفال الخاصة"، والفقرة (3) "المعاملة السيئة للطفل في المنزل"، والفقرة (2) "تكرار غيابات الأب عن المنزل" والفقرة (5) "الشجارات المستمرة بين الآباء والأبناء"، والفقرة (6) "عدم اكتراث الوالدين بما يهم الأبناء"، والفقرة (4) "الضرب بمستوياته المختلفة للطفل"، والفقرة (1) "النزاعات بين الآباء ومشكلاتهم المستمرة وراء تشرد الطفل"، والفقرة (9) "لا يسمح بالحوار الحر والمناقشة داخل الأسرة" على قوة ارتباط جيدة بمعامل تحميل بلغ (0,696) و(0,693) و(0,690) و(0,622) و(0,602) و(0,596) و(0,558) و(0,550) على التوالي. في حين راوحت درجات معامل الشيوع – (الذي يمثل نسبة التغاير في الفقرة، نسبة تفسير دور الفقرة في بروز الظاهرة التي فسرت من خلال التحليل العاملي) – بين (0,73 – 0,69)، وحصلت الفقرات (8 ، 10 ، 7 ، 3) على أعلى قيم لمعامل الشيوع بلغت (0,73 ، 0,71 ، 0,693 ، 0,693) على التوالي.

جدول (3)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التحليل العاملي للعوامل الأسرية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
1	النزاعات بين الآباء ومشكلاتهم المستمرة وراء تشرد الطفل	1,98	,81	,558
2	تكرار غيابات الأب عن المنزل	2,02	,87	,690
3	المعاملة السيئة للطفل في المنزل	1,96	,85	,693
4	الضرب بمستوياته المختلفة للطفل	2,22	,82	,596
5	الشجارات المستمرة بين الآباء والأبناء	2,40	,81	,622
6	عدم اكتراث الوالدين بما يهم الأبناء	2,13	,83	,602
7	انعدام الاهتمام بمشكلات الأطفال الخاصة	1,99	,83	,696
8	لا يوجد داخل الأسرة نظام أو تفاهم	1,91	,85	,731
9	لا يسمح بالحوار الحر والمناقشة داخل الأسرة	1,69	,89	,550
10	بعض أفراد الأسرة منحرفون	2,12	,80	,715

معامل التباين 15,3%.

نلاحظ من خلال جدول (3) أن الفقرة (5) "الشجارات المستمرة بين الآباء والأبناء" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بين فقرات هذا العامل بما قيمته (2,4)، وتبين مدى أثر عدم شعور الأطفال بالأمان داخل المنزل بسبب الشجارات المستمرة بين الأب والأم في دفعهم للهروب إلى الشارع؛ فعدم الشعور بالراحة ينتج في كثير من الأحيان عن الاضطرابات التي تطول بناء الأسرة وطبيعة العلاقات والأدوار داخلها، بصورة تنعكس على دورها في رعاية أطفالها وتلبية احتياجاتهم المادية والعاطفية. ويجد الطفل في الشارع – في كثير من الأحيان – ومن خلال شلة الرفاق كل ما يحتاج إليه من الرعاية التي حرمته منها طبيعة الجو الأسري المضطرب الذي تتنازعه أشكال مختلفة من العنف المعنوي والمادي؛ مما يزيد من دور اضطراب الجو الأسري كعامل يعزز ارتباط الطفل بالشارع وشلته، حيث يجد الطفل الآذان الصاغية المهتمة بمشكلاته، وهذا ما أشارت إليه استجابات المبحوثين.

وربما يخلق اضطراب الأدوار الأسرية داخل الأسرة الكثير من المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة على الأطفال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Teresita, 2002)، ودراسة (Johann & Smith, 1998)، ودراسة (محمد سيد فهمي، 2001) ودراسة (سعيد حلمي، 2001). من خلال النتائج السابقة يتبين وجود أثر كبير للعوامل الأسرية في بروز ظاهرة أطفال الشوارع من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين؛ حيث تبين أن لكثرة المشاجرات داخل الأسرة، وعدم قدرة الطفل على التفاهم مع أسرته، وضرب الأسرة المستمر للطفل، وكثرة المشكلات والخصام بين أفرادها عامل دفع باتجاه الخروج إلى الشارع بحثاً عن الأجواء التي يشعر بها بالراحة والحرية.

المحور الثاني – دور العوامل الاجتماعية والتعليمية في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع:

احتوى هذا العامل على عشر فقرات تدور حول ثلاثة محاور أساسية، هي: علاقة الطفل بشلة الرفاق وانتمائه لها، وعلاقة الطفل بالعملية التعليمية، وعلاقة الطفل بمكان إقامته وارتباطه به. وتحاول هذه الفقرات بيان دور المحور الاجتماعي والتعليمي في بروز ظاهرة أطفال الشوارع؛ كونها تمثل عوامل طرد ودفع للأطفال للخروج إلى الشارع، ومن خلال معامل التباين المرفق بجدول (4) يظهر أن فقرات هذا العامل قد فسرت ما نسبته (10,5%) من نسبة التباين الكلي لدور العوامل المفسرة والدافعة لبروز ظاهرة أطفال الشوارع.

وراوحت درجات تحميل هذه الفقرات على العامل (مدى ارتباطها به) بين (0,413 – 0,838)، وهي تعتبر قيماً مقبولة مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة، البالغ (0,400)، واعتماداً على مقياس كومري لدرجة قوة معامل التحميل نلاحظ من خلال جدول (4) ما يلي:

أن الفقرة (4) "لا تتوافر شروط مناسبة للعيش في المنازل" على قوة ارتباط ممتازة بمعامل تحميل بلغ (0,838)، في حين حصلت الفقرة (8) "رؤية الأصدقاء يعملون يدفع الطفل إلى تقليدهم"، والفقرة (3) "المعلمون لا يكترثون لتغيب الأطفال عن المدرسة"، والفقرة (5) "الحي الذي يسكن فيه الأطفال تكثر فيه السلوكيات المنحرفة"، والفقرة (2) "لا توجد قناعة لدى الأبناء أو الآباء بجدوى التعليم"، والفقرة (10) "ثقافة الأحياء الفقيرة تفضل الطفل العامل" – على قوة ارتباط جيدة بمعامل تحميل بلغ (0,697) و(0,674) و (0,616) و(0,612) و(0,599) على التوالي، كما حصلت الفقرة (6) "الاكتظاظ السكاني في بعض الأحياء"،

والفقرة (9) "يشعر الطفل بأنه حر وهو في الشارع"، والفقرة (1) "قلة اهتمام الأسرة بتعليم الأبناء وتحصيلهم"، والفقرة (7) "أماكن اللعب غير متوافرة للأطفال" على قوة ارتباط مقبولة، بمعامل تحميل بلغ (0,526) و(0,434) و(0,433) و(0,413) على التوالي. في حين راوحت درجات معامل الشيوع (الذي يمثل نسبة التغاير في الفقرة – نسبة تفسير دور الفقرة في بروز الظاهرة التي تم تفسيرها من خلال التحليل العاملي) – بين (0,96 – 0,17)، وحصلت الفقرات (4، 8، 10) على أعلى قيم لمعامل الشيوع بلغت (0,96، 0,71، 0,52) على التوالي.

نلاحظ من خلال جدول (4) أن الفقرة (3) "المعلمون لا يكترثون لتغيب الأطفال عن المدرسة" التي تمثل إحدى فقرات العامل التعليمي ودوره كعامل طرد للطفل للخروج إلى الشارع وقضاء أغلب وقته فيه – قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بين فقرات العامل وفقرات محور الرفاق بما قيمته (2,6)؛ حيث تبين مدى كره الأطفال وعدم حبهم للمدرسة.

ويمكن تفسير ذلك بأن كره الأطفال للمدرسة مرتبط بعدم اهتمام المعلمين من جهة والأهل من الجهة الأخرى والطالب نفسه أيضاً؛ فهو يفضل شلة الرفاق ليعبر عن شخصيته بجميع جوانبها لتصبح مرجعية له في سلوكه واتجاهاته؛ حيث يتشكل الجو المدرسي من جوانب عدة، منها ما هو مرتبط بالبناء المدرسي وساحات اللعب، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة العلاقات بين الطلاب وبينهم وبين المعلمين، وكذلك عدد الطلاب داخل الصف المدرسي وطبيعة المناهج المدرسية وأساليب تدريسها، ومدى توافر أساليب الترفيه والمرافق المدرسية؛ فهذه كلها – في كثير من الأحيان – قد تنعكس بصورة مباشرة على عملية اندماج الطلاب في المدرسة والعملية التعليمية وارتباطهم بها بصورة وثيقة وتحقيق أهدافها. وحيث إن المدارس في المناطق التي يقطنها هؤلاء الأطفال – في كثير من الأحيان – تتسم باكتظاظ الطلاب وكثرة عددهم داخل الصف الواحد، وكذلك عدم توافر الضبط اللازم، وبروز ظاهرة الشللية بين الطلاب وتحديدها للعلاقات بينهم، وانتشار ظاهرة العنف المدرسي بين الطلاب أنفسهم، وفي بعض الأحيان تطول البناء المدرسي والمعلمين، ويأتي ذلك في ظل الظروف التي يعيشها المعلمون من تدني مستوى الأجور ومحدودية الصلاحيات بصورة انعكست على قيام المعلم بدوره بالصورة الكاملة في عملية التربية والتعليم، وأصبح دوره – في كثير من الأحيان – يقتصر

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التحليل العاملي للعوامل الاجتماعية والتعليمية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل	معامل الشيوع
1	قلة اهتمام الأسرة بتعليم الأبناء وتحصيلهم	2,31	,84	,433	0,24
2	لا توجد قناعة لدى الأبناء أو الآباء بجدوى التعليم	2,48	,78	,612	0,42
3	المعلمون لا يكترثون لتغيب الأطفال عن المدرسة	2,60	,69	,674	0,48
4	لا تتوافر شروط مناسبة للعيش في المنازل	1,58	,82	,838	0,96
5	الحي الذي يسكن فيه الأطفال تكثر فيه السلوكيات المنحرفة	2,19	,80	,616	0,39
6	الاكتظاظ السكاني في بعض الأحياء	2,23	,84	,526	0,30
7	أماكن اللعب غير متوفرة للأطفال	2,21	,73	,413	0,17
8	رؤية الأصدقاء يعملون يدفع الطفل إلى تقليدهم	2,19	,78	,697	0,71
9	يشعر الطفل بأنه حر وهو في الشارع	2,57	,71	,434	0,30
10	ثقافة الأحياء الفقير تفضل الطفل العامل	2,40	,73	,599	0,52

معامل التباين 10,5%.

على إعطاء الحصة الدراسية فقط دون الاهتمام بمدى استفادة الطلاب أو بتحقيق أهداف العملية التربوية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أمين السباعي، 1999)، ودراسة (فهمي العزايزة، 1999)، ودراسة (محمد سيد فهمي، 2001)، ودراسة (سعيد حلمي، 2001)، وهذا ما أشارت إليه استجابة المبحوثين على الفقرة (2)، بمتوسط حسابي بلغ (2,48) والفقرة (1) بمتوسط حسابي بلغ (2,31)، وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (محمد سيد فهمي، 2001) ودراسة (أنيسة عسعوس، 2009). ومن خلال النتائج السابقة يتبين وجود أثر للعوامل الاجتماعية والتعليمية في بروز ظاهرة أطفال الشوارع؛ حيث تبين أن عدم رغبة الأسرة بتعليم أبنائها، وعدم توافر أماكن للترفيه في المدرسة ومناطق الإقامة، وعدم توافر الشروط الصحية المناسبة للعيش في هذه المناطق، واكتظاظ السكان فيها – كان لها الدور البارز في دفع الطفل باتجاه الشارع.

من خلال النتائج التي بينها جدول (4) نستنتج أن هناك أهمية كبرى لدور العامل التعليمي الذي يمثل جزءاً مهماً من العوامل الاجتماعية؛ حيث إن الأسرة ذات المستوى التعليمي العالي تركز غالباً على أن يبقى أبناؤها داخل المدرسة؛ فالتعليم يؤدي دوراً مهماً في حالة الوعي عند أفراد الأسرة ويمثل جزءاً ذا أهمية في صورة الأسرة ومكانتها في البيئة الاجتماعية المحيطة. بعكس الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني التي لا تعي أهمية استمرار أبنائها على مقاعد الدراسة.

وتشكل العوامل الثقافية أيضاً بعداً مهماً في دفع الأطفال باتجاه الشارع؛ حيث إن بعض الثقافات الفرعية تركز اهتمامها على الفرد المنتج أكثر من غيره بغض النظر عن عمره، في حين تهتم بعض الثقافات الأخرى – محكومة بالبيئة الاجتماعية – على الوضع الأسري والاجتماعي وهيبة الأسرة أمام المجتمع، ومن ثم تحاول جاهدة إبعاد أطفالها عن الشارع سواء بدافع العمل أو غير ذلك، مع ضرورة عدم إغفال بعد القرابة الاجتماعية؛ حيث إن الأسر ذات العشائر الكبيرة تحكمها ضوابط اجتماعية عشائرية ترتكز على القيم المحافظة، ويشكل عمل الأطفال فيها عيباً على الأسرة أولاً وعلى العشيرة ثانياً.

المحور الثالث – دور العوامل الاقتصادية في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع:

تكون هذا العامل من عشر فقرات تدور بشكل مباشر حول ثلاث عمليات اقتصادية تترابط وتتداخل فيما بينها، وتتمثل في الفقر والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة؛ حيث تحاول الفقرات إبراز دور هذه العمليات في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع؛ كونها تمثل العوامل المؤثرة في حياة الأسرة، ومن ثم تؤثر على دورها تجاه أطفالها. ومن خلال معامل التباين المرفق بجدول (5) يظهر أن فقرات هذا العامل قد فسرت ما نسبته (16,2%) من نسبة التباين الكلي لدور العوامل المفسرة والدافعة لبروز هذه الظاهرة.

راوحت درجات تحميل هذه الفقرات على العامل (مدى ارتباطها به) بين (0,43 – 0,851)، وهي قيم مقبولة مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة والبالغ (0,400) واعتماداً على مقياس كومري لدرجة قوة معامل التحميل نلاحظ من خلال جدول (5) أن الفقرة (6) "تكاليف العلاج لأحد أفراد الأسرة"، والفقرة (7) "كبر حجم الأسرة وتزايد احتياجاتها"، والفقرة (10) "لا توجد مصادر للأسرة غير أعمالها اليومية"، والفقرة (8)

"الأعمال غير متوافرة وغير مستقرة"، والفقرة (4) "الشارع وسيلة جيدة لتحصيل المال تلبية لاحتياجاتي الشخصية" حصلت على قوة ارتباط ممتازة؛ بمعامل تحميل بلغ (0,851) و(0,810) و(0,778) و (0,736) على التوالي؛ في حين حصلت الفقرة (9)، والفقرة (5)، والفقرة (1)، والفقرة (2) على قوة ارتباط جيدة بمعامل تحميل بلغ (0,652) و(0,582) و(0,570) و(0,554) على التوالي، كما حصلت الفقرة (3) على قوة ارتباط مقبولة بمعامل تحميل بلغ (0,430)، في حين راوحت درجات معامل الشيوع (الذي يمثل نسبة التغاير في الفقرة – نسبة تفسير دور الفقرة في بروز الظاهرة، وفسرت من خلال التحليل العاملي) بين (0,73 – 0,21)، وحصلت الفقرات (6، 7، 10، 8) على أعلى قيم لمعامل الشيوع بلغت (0,73، 0,71، 0,70، 0,62) على التوالي، وهي مرتبطة بكثرة أعباء الأسرة الاقتصادية، وقلة مصادر دخلها، وتزايد احتياجاتها، وارتفاع تكاليف المعيشة وتعقدها.

جدول (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التحليل العاملي للعوامل الاقتصادية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل	معامل الشيوع
1	سوء الحالة الاقتصادية للأسرة	2,62	,66	,570	0,45
2	انعدام فرص العمل للأهل	2,27	,87	,554	0,31
3	عدم قدرة رب الأسرة على العمل بسبب المرض	1,71	,90	,430	0,21
4	الشارع وسيلة جيدة لتحصيل المال	2,64	,65	,736	0,59
5	الديون المتراكمة على الأسرة	2,57	,68	,582	0,40
6	تكاليف العلاج لأحد أفراد الأسرة	2,30	,82	,851	0,73
7	كبر حجم الأسرة وتزايد احتياجاتها	2,61	,63	,810	0,71
8	الأعمال غير متوافرة وغير مستقرة	2,40	,72	,788	0,62
9	تكاليف أجرة السكن المرتفعة	2,27	,83	,652	0,47
10	لا توجد مصادر للأسرة غير أعمالها اليومية	2,11	,93	,808	0,70

معامل التباين 15,6%.

ونلاحظ من خلال جدول (5) أن الفقرة (4) "الشارع وسيلة جيدة لتحصيل المال" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بين فقرات هذا العامل، بلغ (2,64)، وبرز دورها في خروج الأطفال للشوارع في الوقت الذي نجد فيه الأسرة عاجزة عن تحقيق احتياجات أطفالها ورغباتهم بسبب تدني دخلها وقلة مصادره؛ ففي ظل ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأقارب وضعف الترابط الاجتماعي وتلاشي الأسرة الممتدة التي كانت توفر – في كثير من الأحيان – مصدراً من مصادر دعم الأسرة مادياً، يجد الطفل نفسه مضطراً للعمل في الشارع لعله يستطيع تحقيق تلك المتطلبات اليومية التي يحتاجها، وهذا ما أشارت إليه استجابات المبحوثين على الفقرات (1). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Johann & Smith, 1998)، ودراسة (محمد سيد فهمي، 2001)، ودراسة (سعيد حلمي، 2001)، ودراسة (عبدالله اليوسف، 2002)، ودراسة (Lugalla & Mbwambo, 1999). فالأسرة – في كثير من الأحيان – تدفع بأطفالها إلى العمل لمساعدتها على مواجهة تكاليف المعيشة المتجددة والمتزايدة كإحدى الوسائل التي تتخذها لزيادة مصادر دخلها، وهذا ما أشارت إليه استجابات المبحوثين على الفقرة (10) "لا توجد مصادر للأسرة غير أعمالها اليومية" بمتوسط حسابي بلغ (2,11)، وباعتبار الأطفال جزءاً من الأسرة فهم مساهمون في زيادة دخلها من خلال ما يقومون به من أعمال، وبما أن هؤلاء الأطفال لا يملكون من مهارات العمل شيئاً، وهم غير مؤهلين له فإنهم لا يجدون أمامهم سوى تلك الأعمال الهامشية ذات القيمة المتدنية اجتماعياً، التي يوفرها لهم الشارع، مثل البيع فيه أو جمع المخلفات التي يمكن الاستفادة منها أو التسول، وغيرها من الأعمال لجمع المال الذي قد يلبي احتياجاتهم، وفي الوقت نفسه قد يساعد أسرهم مادياً.

وأدى ارتفاع تكاليف الحياة اليومية بمختلف جوانبها وتزايد تكاليف مستلزمات الحياة اليومية الصحية والتعليمية والترفيهية، وتزايد الأسعار وتآكل الدخول وقلة الأجور التي نتجت عن الظروف والأزمات التي مر بها المجتمع الأردني – في نهاية الثمانينيات وفترة التسعينيات – دوراً مهماً في دفع الأسرة للبحث عن وسائل أخرى لزيادة دخلها، تساعدها على تلبية احتياجاتها المعيشية المتزايدة، وكانت عملية دفعها للأطفال للعمل في الشارع بمختلف أشكاله إحدى الطرق التي اضطرت لاتباعها من أجل ذلك، في ظل قلة فرص العمل في السوق وبروز مشكلة البطالة وعدم توافر فرص العمل لمن هم في سن العمل أو عدم استمراريته. وإن الظروف التي تعيشها الأسرة بسبب اضطراب الأدوار بداخلها،

الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على العمل بسبب المرض أو الموت تدفع الطفل – في كثير من الأحيان – للعمل في الشارع كنوع من تحمل المسؤولية تجاه أسرته. وفي المحصلة يجد المبحوثون أثراً كبيراً للعوامل الاقتصادية في بروز ظاهرة أطفال الشوارع؛ حيث تبين أن لكثرة أعباء الأسرة الاقتصادية، وقلة مصادر دخلها، وتزايد احتياجاتها، وارتفاع تكاليف المعيشة وتعقدها – الدور الفاعل في دفع الأسرة لأطفالها للخروج إلى الشارع والعمل به.

ثانياً: الاستنتاجات:

بعد جمع البيانات وتحليلها تبين أن الدراسة قد حققت الأهداف التي صممت من أجلها، وخرجت بمجموعة من النتائج، تبلورت في أن الاختصاصيين الاجتماعيين الذين شملتهم الدراسة يدركون أن انتشار ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع الأردني تشكل إحدى المشكلات التي فرضتها التغيرات التي تعرضت لها بنية المجتمع الأردني وطالت أبرز مؤسساته، إضافة إلى قناعة الاختصاصيين الاجتماعيين بتعدد الأسباب وراء انتشار هذه الظاهرة. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة الخواجا 2001، التي يعتقد فيها بأنه لاوجود لما يسمى بظاهرة أطفال الشوارع في الأردن، إلا أن معظم الدراسات اعتبرت أن هناك حقيقة لهذه الظاهرة في المجتمع الأردني، كما بينت نتائج دراسة مطالقة 2004 ودراسة اليونيسيف 2005. ومعظم مسوحات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تمثلت في وجود دور للعوامل الاجتماعية والتعليمية والأسرية والاقتصادية في بروز ظاهرة أطفال الشوارع، وتبين من خلال معامل الشيوع للعوامل الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والأسرية أن أهم الفقرات التي أدت دوراً في دفع الأطفال للشارع – كما يعتقد أفراد العينة – هي عدم رغبة الأسرة بتعليم أبنائها، وعدم توافر أماكن للترفيه في المدرسة وفي مناطق الإقامة، وهو ما توافق مع دراسة االيونيسيف 2005 التي أكدت أن تعليم الأسرة واهتمامها بالتعليم له دور مهم في الحفاظ على أدوارها وفي منع الاطفال من التشرد، وهو ما أكدته نتائج دراسة مطالقة 2004 من أن المشردين من الأطفال أصحاب مستوى تعليمي متدنّ هم وأسرهم، وهو أيضاً ما جاءت به نتائج دراسة فهمي 2001، ودراسة خولي 1999.

ثم عدم توافر الشروط الصحية المناسبة للعيش في هذه المناطق، واكتظاظ السكان فيها، نتيجة توافقت مع دراسة اليونيسيف 2002، التي أكدت أن هناك تداخلاً

للعوامل الدافعة للطفل باتجاه الشارع، وأن عدم توافر الشروط الصحية وبنية الأسرة الثقافية عامل مهم في تشرد الأطفال، وهو ما أكدته دراسة ضو 2002 أيضاً من أن العامل الاجتماعي والثقافي هو الأهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع. ثم إن كثرة أعباء الأسرة الاقتصادية، وقلة مصادر دخلها، وتزايد احتياجاتها، وارتفاع تكاليف المعيشة وتعقدها، مثل عاملاً مهماً وحاسماً في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وهو ربما من العوامل التي أجمعت عليها معظم الدراسات، كما في دراسة الكمالي 2008، واليونيسيف 2005، ومامسر 2001.

وكثرة المشاجرات داخل الأسرة، وعدم قدرة الطفل على التفاهم مع أسرته، وضرب الأسرة المستمر للطفل، وكثرة المشكلات والخصام بين أفراد الأسرة عامل دافع للطفل نحو الشارع، وهو ما أشارت إليه – بالتفصيل – دراسة عسعوس 2009، ودراسة ستيفانسون 2001، ودراسة حلمي 2001، وكذلك الخواجا 2001، الذين اعتبروا موضوع التوافق الأسري عاملاً دافعاً إلى تماسك الأسرة كنسق مهم في بنية المجتمع، وأن زعزعة هذه البنية من خلال الشجارات والتفكك عامل دافع إلى هروب الأطفال نحو الشارع كنسق بديل للأسرة.

وفي النهاية نلاحظ أن نتائج التحليل العاملي لتصورات الاختصاصيين الاجتماعيين للعوامل الدافعة إلى تشرد الطفل في الشارع قد بينت أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأسرية بفقراتها قد فسرت مقداراً إجمالياً من التباين الكلي (Total Variance) لدور العوامل في بروز ظاهرة أطفال الشوارع، بلغ 42%، في حين بلغت نسبة العوامل غير المفسرة 58%، وأظهرت النتائج ترتيب العوامل بحسب الأهمية في التأثير على الأطفال للخروج إلى الشارع، وقد حصل العامل الاقتصادي (16,2%) على الدور الأهم في ذلك، ثم العامل الأسري (15,3%)، وأخيراً العامل الاجتماعي والتعليمي (10,5%). وهي نتائج تتفق مع الدراسات التي ركزت على أهمية البعد الاقتصادي كعامل حاسم في تشرد الأطفال وعملهم في الشارع، مثل دراسة (جميلة الكمالي، 2002) ودراسة (محمد ضو، 2002) ودراسة (حكم مطالقة، 2004) ودراسة(Stephenson, 2001) إلا أنها اختلفت جزئياً مع نتائج بعض الدراسات التي ركزت على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية وحالة الأسر التعليمية كدراسة (اليونيسيف، 2005) التي أكدت أهمية دور الأسرة، ودراسة (هدى يحيى، 2002) التي أكدت دور المحيط الاجتماعي والثقافي في دفع الطفل باتجاه الشارع إضافة إلى دراسة (عبد الله اليوسف، 2002).

إلا أن النتيجة المحورية ذات الأثر الكبير في دفع الطفل باتجاه الشارع تمحورت – بصورة كبيرة – حول العوامل الاقتصادية التي يبدو أنها – العوامل الاقتصادية – وراء العديد من المشكلات التي تعانيها المجتمعات العربية ولاسيما مشكلة أطفال الشوارع التي باتت من المشكلات التي تطفو على السطح.

وتجد الدراسة أن البحث عن حلول لهذه المشكلة يجب أن يبدأ أولاً بالقناعة بوجودها كمشكلة تؤرق استقرار المجتمع. ثم العمل على وضع خطط متكاملة لاحتواء الظاهرة من مختلف جوانبها، إلا أن الدراسة تعتقد أن القضية ذات الأولوية في حل هذه المشكلة لا يمكن أن ترتكز على الجانب الاقتصادي فقط بل لا بد من العمل بجدية على البعد الثقافي في مواجهتها؛ لأن استمرار وجودها يعني – بحال من الأحوال – أن المجتمع بدأ بتقبلها ولو جزئياً.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بالآتي:

– أهمية العمل على تدريب الاختصاصيين الاجتماعيين ليصبحوا قادرين ومؤهلين بشكل علمي ومهني للعمل مع الأطفال المشردين أو أطفال الشوارع.

– إنشاء مراكز متخصصة لخدمة الأطفال المشردين وتقديم كل وسائل الرعاية الاجتماعية الممكنة لهم.

– إذا كانت الأسرة من العوامل الدافعة باتجاه التشرد فمن الأجدى أن تقدم للأسر الرعاية اللازمة والتوعية في مجال تربية الأطفال وتنشئتهم.

– التوسع في برامج التمويل والتدريب للأسر الفقيرة؛ مما يساعدها على العمل والإنتاج وتحسين دخلها ومستواها المعيشي.

– العمل بشكل جدي على توعية أفراد المجتمع بخطورة هذه الظاهرة لمواجهتها من خلال مختلف الوسائل المتاحة ولا سيما العشيرة التي لا تزال تشكل محوراً مهماً في حياة الناس الاجتماعية والثقافية.

– تنفيذ مشروعات حكومية وأهلية تقدم برامج وقائية للحد من ظاهرة عمل الأطفال وتشردهم في الشارع، وذلك من خلال استنفار كل المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة.

– كما توصي الدراسة الباحثين المهتمين بإجراء دراسات متخصصة، تتناول

ظاهرة أطفال الشوارع بالاعتماد على متغيرات مهمة، مثل العوامل الثقافية والتعليمية، التي لم تتمكن الدراسة الحالية من تناولها بالتركيز المطلوب.

المراجع:

أحسن طالب (2002). الفئات تحت الخطورة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لندوة الأمن في مجتمع الخطورة. الشارقة 24– 26/6. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

أنيسة بريغت عسعوس (خريف 2009). واقع أطفال الشوارع، **مجلة إضافات**، العدد السابع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 106– 122.

الجريدة الرسمية – المملكة الأردنية الهاشمية (2002). العدد 4534، عمان: رئاسة الوزراء.

جميلة محمد الكمالي(2008). التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، **انظر الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات**، الجمهورية اليمنية.
http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=23091

جناثان تيرنر (2000). **بناء نظرية علم الاجتماع**. (ترجمة محمد فرح)، الإسكندرية: منشأة المعارف.

حكم مطالقة (2004). أطفال الشوارع في مدينة إربد: دراسة اجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، إربد.

حمد العقلا (2002). الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، **مجلة الطفولة والتنمية**، مجلد (2)، العدد (5): 165–170.

دائرة الإحصاءات العامة (تموز 2001). **الأردن بالأرقام**، عمان.

سعيد حلمي (2001). ظاهرة أطفال الشوارع في المغرب عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع، **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد (1): 139–152.

صادق الخواجا (2001). ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن، **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد (1): 163– 184.

عبد الله هرهار (2009). من التشرد إلى الانحراف: سوسيولوجيا الطفل في وضعية الشارع، **مجلة إضافات**، العدد الثامن، خريف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 98– 120.

عبد الله اليوسف (2002). الأطفال الباعة والمتسولون في مدينة الرياض، **دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني**: www.writers.alriyadh.com

علي الزغل (2004). اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو العمل اليدوي: دراسة ميدانية على عينة من محافظة إربد. أبحاث اليرموك، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (4)، المجلد (20).

فرانك وليامز (1996). السلوك الإجرامي: النظريات. (ترجمة عدلي السمرة)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فهمي العزايزة (1999) ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي: دراسة إنثروبولوجية في مدينة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

كيرت رودز، تانيا هايزي، هيثم مهيار، جمس فان كليف (2003). الدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظا في الأردن، دراسة غير منشورة مقدمة للبنك الدولي والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان.

محمد خير مامسر (2001). **العمل الاجتماعي وتحديات المستقبل في الأردن**. في فوزي غرايبة (محرر). قضايا أردنية معاصرة (الاقتصاد، الادارة، المعلوماتية، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، المرأة، الثقافة) (ط1)، عمان: دار الفارس للتوزيع والنشر.

محمد سيد فهمي (2001). أطفال الشوارع: الأسباب والدوافع في مصر "رؤية واقعية"، **مجلة الطفولة والتنمية، العدد** (1): 139–152.

محمد ضو (2002). ظاهرة جنوح الأحداث: الأسباب، العلاج. دراسة ميدانية في قسم الأحداث في سجن حلب المركزي ومركز الملاحظة الخاص برعاية الإناث، مدينة حلب.

مصطفى كارة (1985). **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**. بيروت: معهد الإنماء العربي.

مصلح الصالح (2000). **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**. عمان: مؤسسة الوراق.

معتصم الرشيد (2002). البناء النفسي للأطفال المشردين: دراسة تطبيقية على مدينة الخرطوم. مؤتمر الأطفال والمدينة، عمان.

منتدى الكتاب، جريدة الرياض 17/11/2002. إحصائيات حول أطفال الشوارع في الوطن العربي.

هدى يحيى عمر (2002). مشكلة تشرد الأطفال: تجربة مدينة بورتسودان. بحث مقدم لمؤتمر الأطفال والمدينة، 11–13 ديسمبر، عمان.

اليونيسيف (2005). **أطفال خارج إطار الحماية: دراسة تعمقية عن أطفال الشارع في القاهرة الكبرى.**

Lugalla, J & Mbwambo, J. (1999). Street children and street life in urban Tanzania: The culture of surviving and its implication (EBESCO **Document**). *International Journal of Urban and Regional research*, Jan. (99) vol.23, issue 2. p329.

Johann.R & Smith C. (1998).causes and characteristic of the street child phenomenon global perspective (EBESCO **Document**). *Adolescence*, vol33, issue 131, p683.

Stephenson S. (2001).Street children in Moscow: using and creating social capital (EBESCO Document). *Sociological Review,* Nov. 2001. vol49. issue 4.p530

UNESCO. ----. **Street Children** (on line). Unesco. org\ education\ educprog.

Teressita, S. (2002).Preventing child exploitation on street in the Philippines (**EBESCO Document**). *Lancet*, vol. 360, issue 9344, p1507.

قدم في: فبراير 2011

أجيز في: ديسمبر 2011

Jordanian Street Children: Causes behind their Homelessness from the Viewpoint of the Social Worker: A Sociological Study

Safwat Alrosan*

This study is mainly concerned with identifying the phenomenon of street children in terms of its characteristics and reasons leading to it in the Jordanian society. It seeks to suggest suitable solutions to the problem from the perspective of the social worker. The study looks into the various factors behind this phenomenon whether these pertain to the family, the social, the educational or the econmic forces that leave a child on the streets to eke out a living or seek shelter. To address the questions raised by the study, the researcher used a questionnaire consisting of 30 items spread over four main components: the family, social factors, the educational and the economic factors). The study comprised all of the social workers working in the departments of the Ministry of scoail Development in Jordan in 2010, more specifically the specialists who worked with homeless childeren, or worked in institutions for children, which are supervised by the same ministry. An international sampling method was used to select a group of (70) social workers employed by the Ministry of Social Development spread across the Ministry's departments in central and northern Jordan. Analysis of results yielded the following conclusion:

First, the economic, social, educational and family factors have reflected a total variance estimated at 42% for factors interpreted as

* Dept of Sociology and Social work, College of Ajloun Al-Balqa Applied university, Jordan.

primarily emanating from the family, social, and econmic parameters; whereas 58% reflected the un-interpreted ones.

Second, the results have shown the order of factors according to their importance in driving children to get out onto the streets. The economic factor scored highest at (16.2%), followed by the family factor (15.3%), and last was the social and educational factor (10.5%).

Third: The study has shown the important role palyed by the social worker in working with this group who are in need of social welfare. Furthermore, the answers given by members of the sample indicated the workers' ability to recognize and understand the problem of street children and their deep knowledge of the reasons leading to it.

Keywords: Family factors; Social, Educational and economic factors; Street children, their homelessness and work, The social worker.